مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

المبادئ التوجيهية للشركات والمهن غير المالية المحددة –
إرشادات تكميلية للمحاسبين والمراجعين المستقلين

دليل تكميلي لمقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات

أبريل 2026

جدول المحتويات

مقدمة 3
الغرض 3
النطاق 3
نطاق التطبيق 4
الوضع القانوني 4
2-1 التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة 4
2-2 الالتزامات الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة 5
سياق القطاع والمخاطر 6
دور مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات كجهات رقابية 6
مجالات المخاطر الخاصة بالقطاع 7
عوامل المخاطر الرئيسية 10
العناية الواجبة والمراقبة المستمرة 13
التحديات القطاعية الشائعة وأفضل الممارسات 15
التصنيفات 17
مؤشرات الخطر لمقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات 21
8-1سلوك العميل – فردي 21
8-1-1 سلوك العميل – الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية 22
8-2 سلوك المعاملات 23
8-3 مؤشرات خطر أخرى 23
8 -دراسة الحالة 24
9 -الخاتمة واعتبارات المخاطر على مستوى القطاع 33
10 -مسرد المصطلحات 34

1- مقدمة

يلعب مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات دورًا محوريًا ضمن منظومة الأعمال والقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تسهيل تأسيس وإدارة وتشغيل الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. ونظرًا لطبيعة هذه الخدمات، فإن مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات معرضون لمخاطر مرتفعة تتعلق بإساءة الاستخدام في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، لا سيما عند وجود هياكل معقدة، أو عناصر عابرة للحدود، أو ترتيبات الوكلاء الاسميين.

يُصنَّف مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات ضمن فئة الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عند تنفيذهم أنشطة محددة نيابةً عن عملائهم. وبناءً عليه، يخضعون للالتزامات المنصوص عليها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، ولائحته التنفيذية، والإرشادات الرقابية ذات الصلة الصادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة.

حددت التقييمات الوطنية للمخاطر والتقييمات القطاعية للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مستمر إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية باعتبارها إحدى نقاط الضعف الرئيسية، بما في ذلك دور الوسطاء المهنيين في تسهيل هياكل الملكية المعقدة أو إخفاء الملكية المستفيدة، حيث قد يتم استخدام مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، سواء عن علم أو دون علم، في إنشاء أو إدارة هياكل تُمكّن من نقل أو إخفاء أو دمج العائدات غير المشروعة.

ونظرًا لدورهم الرقابي، صنّف التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات لعام 2024 هذا القطاع ضمن فئة المخاطر المتوسطة فيما يتعلق بغسل الأموال. وبناءً على ذلك، يُتوقع من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات (TCSPs) تطبيق ضوابط قوية قائمة على نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بما يضمن شفافية الملكية والإشراف الفعّال على الهياكل التي يقومون بإنشائها أو إدارتها. ويشمل ذلك الحفاظ على فهم واضح لعملائهم، والغرض وطبيعة الترتيبات القانونية ذات الصلة، ومصدر الأموال والثروات المرتبطة بهذه الأنشطة.

1-1 الغرض

يهدف هذا الدليل إلى تقديم توجيهات خاصة بالقطاع لمقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة، دعمًا للتنفيذ الفعّال لالتزاماتهم بموجب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المعمول به.

في حين أصدرت وزارة الاقتصاد والسياحة إرشادات شاملة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق على جميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فإن هذه الوثيقة تُكمّل تلك المتطلبات من خلال تناول المخاطر ونقاط الضعف والأنماط المرتبطة بأنشطة مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات. كما توفر إرشادات عملية حول كيفية تحديد وتقييم والتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في سياق هيكلة الشركات، وخدمات الصناديق الائتمانية، وترتيبات الوكلاء الاسميين، والأنشطة ذات الصلة.

يتوافق هذا الدليل مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتقييمات القطاعية ذات الصلة للمخاطر، والمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وتهدف إلى تعزيز فهم القطاع لمستوى التعرض للمخاطر، وتقوية اتساق وفعالية ممارسات الامتثال لدى مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات.

وعلى وجه الخصوص، يهدف هذا الدليل إلى:

- توضيح الالتزامات المطبقة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في سياق خدمات مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات.
- إبراز مؤشرات المخاطر الرئيسية والأنماط ذات الصلة بالأشخاص الاعتباريين وترتيبات الوكلاء الاسميين.
- تقديم توقعات عملية فيما يتعلق بالعناية الواجبة بالعملاء، وشفافية الملكية المستفيدة، والمراقبة المستمرة.
- دعم مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات في تطبيق نهج قائم على المخاطر بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.

يجب قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع الإرشادات الأوسع المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)، بالإضافة إلى أي تعاميم أو تعليمات تنظيمية أو مراسلات رقابية ذات صلة صادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة أو أي جهة رقابية أخرى.

2-1 النطاق

لأغراض إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يخضع مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات للالتزامات التنظيمية عند تنفيذ أو إجراء معاملة نيابةً عن عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

- العمل كوكيل في إنشاء أو تأسيس الأشخاص الاعتباريين.
- العمل كمدير أو أمين سر لشركة، أو تهيئة شخص آخر للعمل بهذه الصفة، أو كشريك أو في منصب مماثل ضمن شخص اعتباري.
- توفير مكتب مسجل، أو عنوان عمل، أو محل إقامة، أو عنوان للمراسلات، أو عنوان إداري لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني.
- أداء مهام الوصي على صندوق ائتماني مباشر، أو تهيئة شخص آخر للعمل بهذه الصفة، أو أداء وظيفة مماثلة لصالح شكل آخر من الترتيبات القانونية.
- العمل كمساهم اسمي لصالح شخص آخر، أو تهيئة شخص آخر للعمل بهذه الصفة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يشارك بعض مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات في إنشاء وإدارة الصناديق الائتمانية وفقًا للتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنظم الصناديق الائتمانية والترتيبات القانونية. وقد تشمل هذه الأنشطة إدارة أصول الصناديق الائتمانية، وتسهيل العلاقات الائتمانية، ودعم تنفيذ صكوك الصناديق الائتمانية.

غالبًا ما يتضمن تقديم هذه الخدمات التفاعل مع أطراف متعددة، وولايات قضائية مختلفة، وتدفقات مالية متنوعة، مما قد يحد من الشفافية ويزيد من التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. ونتيجة لذلك، يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات التأكد من دمج ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بشكل كامل ضمن عملياتهم التشغيلية، بما في ذلك إجراءات ضم العملاء، وتقديم الخدمات، والإدارة المستمرة للعلاقات.

تنطبق الالتزامات المنصوص عليها في هذا الدليل على جميع مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات العاملين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء في البر الرئيسي أو ضمن المناطق الحرة التجارية، وذلك بالقدر الذي يزاولون فيه الأنشطة المذكورة أعلاه نيابةً عن عملائهم.

3-1 نطاق التطبيق

ما لم يُنص على خلاف ذلك، تسري هذه الإرشادات التكميلية على جميع الكيانات الخاضعة للتنظيم ضمن قطاع مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، وأعضاء مجالس إدارتها، وإداراتها، وموظفيها، سواءً أكان مقرها أو عاملة في دولة الإمارات العربية

المتحدة والمناطق التجارية الحرة، سواءً أكانت تربطها علاقة عمل مع عميل، أو تمارس أيًا من الأنشطة المهنية الموضحة في المادتين (2) و(3) من قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

4-1 الوضع القانوني

تُعد هذا الدليل التكميلي أداة عملية لمساعدة الكيانات الخاضعة للتنظيم على التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الجريمة ذات الصلة، ويُقصد قراءتها بالتزامن مع القوانين وقرارات مجلس الوزراء واللوائح والأحكام التنظيمية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، لا يُعدّ هذا التوجيه تشريعًا أو لائحةً إضافية، ولا يُقصد به إرساء سوابق قانونية أو تنظيمية أو قضائية. ونُذكّر الجهات الخاضعة للتنظيم بأنّ هذا الدليل التكميلي لا يحلّ محلّ أو يُلغي أيّ متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات تشريعية. في حال وجود أيّ تعارض بين هذا التوجيه والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حاليًا، يُعتدّ بالأطر الأخيرة. وعلى وجه التحديد، لا ينبغي تفسير أيّ شيء في هذا الدليل التكميلي على أنّه يُقدّم أيّ ضمان صريح أو ضمني بأنّ السلطات الرقابية أو غيرها من السلطات المختصة ستؤجّل أو تتنازل أو تمتنع عن ممارسة صلاحياتها التنفيذية أو القضائية أو العقابية في حال مخالفة القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية السارية.

هذا الدليل التكميلي، وأيّ قوائم و/أو أمثلة واردة فيه، ليست شاملة ولا تُقيّد التدابير التي يجب على الجهات الخاضعة للتنظيم اتخاذها للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الساري حاليًا. لذا، لا ينبغي اعتبار هذا الدليل التكميلي بمثابة استشارة قانونية أو تفسير قانوني. يتعين على الجهات الخاضعة للتنظيم إجراء تقييماتها الخاصة لكيفية الوفاء بالتزاماتها القانونية، وعليها طلب المشورة القانونية أو المهنية إذا كانت غير متأكدة من تطبيق الأطر القانونية أو التنظيمية على ظروفها.

1-2 التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

يخضع مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، عند تنفيذهم الأنشطة المشمولة نيابةً عن عملائهم، لكامل نطاق الالتزامات المنصوص عليها ضمن الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025، ولائحته التنفيذية، والإرشادات الرقابية ذات الصلة.

نظرًا لدورهم في إنشاء وإدارة الهياكل المؤسسية، والصناديق الائتمانية، وترتيبات الوكلاء الاسميين، يُتوقع من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تطبيق مستويات معززة من التدقيق والحفاظ على درجة عالية من الشفافية بشأن ملكية الهياكل التي يدعمونها والسيطرة عليها والغرض منها.

2-2 الالتزامات الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار الأسلحة

يُطلب من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات إنشاء والحفاظ على إطار امتثال شامل قائم على تقييم المخاطر، بما يتناسب مع طبيعة عملياتهم وحجمها وتعقيدها. ويجب أن يتضمن هذا الإطار، كحد أدنى، المكونات الرئيسية التالية:

- *تحديد المخاطر وتقييمها* — يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المرتبطة بأنشطتهم التجارية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن ملفات تعريف العملاء، وأنواع الترتيبات القانونية، والولايات القضائية المعنية، والخدمات المقدمة. ويجب توثيق هذه التقييمات وتحديثها بانتظام ومواءمتها مع نتائج المخاطر الوطنية، بما في ذلك التقييم الوطني للمخاطر (NRA) والتقييمات القطاعية ذات الصلة للمخاطر (SRA) في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- *السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية* — يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات وضع وتوثيق والحفاظ على سياسات وإجراءات وضوابط داخلية مصممة للتخفيف من المخاطر المحددة. ويجب أن تغطي هذه الضوابط

جميع جوانب الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بما في ذلك إجراءات ضمّ العملاء، والتحقق من الملكية المستفيدة، والمراقبة المستمرة، والتزامات الإبلاغ، والامتثال للعقوبات. كما يجب مراجعة السياسات وتحديثها بشكل دوري لتعكس المخاطر المتطورة والتطورات التنظيمية.

- *العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة* — يُطلب من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء القائمة على المخاطر قبل إقامة علاقة عمل أو تنفيذ معاملة. ويشمل ذلك ما يلي:
  - تحديد هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منها.
  - فهم هيكل الملكية والسيطرة الخاص بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات.
  - تقييم الغرض والطبيعة المقصودة من علاقة العمل.
  - التحقق من مصدر الأموال، ومصدر الثروة حيثما ينطبق ذلك.

يجب إجراء مراقبة مستمرة لضمان بقاء المعاملات والأنشطة متسقة مع ملف العميل وطبيعة الهيكل الذي تم إنشاؤه.

- الإبلاغ عن المعاملات/الأنشطة المشبوهة — يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات وضع آليات فعّالة لتحديد والإبلاغ عن المعاملات أو الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية دون تأخير، وفقًا للمتطلبات القانونية. ويشمل ذلك ضمان أن يتم الإبلاغ بسرية تامة ودون إفشاء الأمر للعميل أو للأطراف ذات الصلة.
- *الحوكمة والإشراف* — يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تنفيذ إطار حوكمة قوي يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. ويشمل ذلك ما يلي:
  - تعيين مسؤول امتثال مؤهل ومستقل.
  - ضمان إشراف الإدارة العليا.
  - تنفيذ برامج تدريب دورية للموظفين مصممة خصيصًا لمخاطر مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات.
  - تطبيق تدابير مناسبة لفحص الموظفين.
- *حفظ السجلات* — يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات الاحتفاظ بسجلات شاملة ودقيقة للعناية الواجبة بالعملاء، والمعاملات، وتقييمات المخاطر، والقرارات الداخلية. ويجب الاحتفاظ بهذه السجلات للمدة المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها، وأن تكون متاحة بسهولة للسلطات المختصة عند الطلب.
- *الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة* — يُطلب من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تنفيذ تدابير للامتثال للعقوبات المالية المستهدفة، بما في ذلك تلك الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجهات التنظيمية المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل ذلك فحص العملاء والمستفيدين الحقيقيين والأطراف ذات الصلة، وتجميد الأصول عند الاقتضاء وحيثما ينطبق ذلك، والإبلاغ عن التطابقات والإجراءات المتخذة وفقًا للإجراءات المعمول بها.

يهدف التنفيذ الفعّال للالتزامات المذكورة أعلاه إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية وقابلية التتبع عبر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والمساهمين الاسميين الذين يتم تأسيسهم أو إدارتهم من قبل مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات. وعلى وجه الخصوص، تهدف هذه التدابير إلى ما يلي:

- تمكين تحديد المستفيد الحقيقي النهائي والأطراف المسيطرة.
- ضمان مشروعية الأموال والغرض الاقتصادي الأساسي للمعاملة.
- الحفاظ على سجل واضح وقابل للتدقيق للمعاملات والعلاقات.

- منع إساءة استخدام الهياكل المؤسسية والترتيبات الائتمانية لأغراض غير مشروعة.

نظرًا للتعقيد واحتمال عدم الشفافية المرتبطين بخدمات مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، فإن غياب الضوابط الفعّالة قد يزيد بشكل كبير من مخاطر إساءة الاستخدام لأغراض غسل الأموال المهني والجرائم المالية ذات الصلة.

يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات أن يكونوا على دراية بأن الالتزامات الواردة في هذا الدليل تخضع للمراجعة والتقييم الرقابي من قبل السلطات المختصة. وخلال عمليات التفتيش وغيرها من الأنشطة الرقابية، سيتم التركيز على التنفيذ الفعّال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وليس مجرد وجود السياسات أو الإجراءات. وفي حال عدم تمكن أي مقدم خدمات صناديق الائتمانية وشركات من إثبات أن ضوابطه تُطبق بفعالية على أرض الواقع، أو عند اكتشاف أوجه قصور جوهرية في مجالات مثل تقييم المخاطر، أو شفافية الملكية المستفيدة، أو المراقبة المستمرة، فقد تؤدي هذه أوجه القصور إلى نتائج رقابية وفرض متطلبات لتنفيذ إجراءات تصحيحية ضمن أطر زمنية محددة.

2- سياق القطاع والمخاطر

يعمل مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات ضمن قطاع من الاقتصاد يتسم بارتفاع مستوى التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. وينشأ هذا التعرض بشكل أساسي من طبيعة الخدمات المقدمة، ولا سيما تلك المتعلقة بإنشاء وإدارة وهيكلة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

يمكن إساءة استخدام الأدوات المؤسسية والصناديق الائتمانية والترتيبات المماثلة لإخفاء الملكية المستفيدة، وتسهيل عمليات تداخل الأموال عبر عدة ولايات قضائية، وإضفاء مظهر من الشرعية على الأنشطة غير المشروعة. وتجعل هذه الخصائص القطاع جذابًا بشكل خاص للأفراد والشبكات التي تسعى إلى إخفاء مصدر أو ملكية أو حركة العائدات غير المشروعة.

حدد التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة غسل الأموال باعتباره تهديدًا رئيسيًا، مع وجود ارتباط وثيق بإساءة استخدام الهياكل المؤسسية. وفي هذا السياق، قد يتعرض مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات للمخاطر عندما تُستخدم خدماتهم لإنشاء سلاسل ملكية معقدة، أو إدخال ترتيبات الوكلاء الاسميين، أو دعم هياكل عابرة للحدود تفتقر إلى مبرر اقتصادي واضح.

عمليًا، قد تتجسد هذه المخاطر من خلال استخدام هياكل مؤسسية متعددة الطبقات مصممة لتجزئة الملكية عبر عدة ولايات قضائية، أو تأسيس كيانات لا تمارس أي نشاط تجاري واضح، أو الإنشاء والحل السريع للشركات لتسهيل حركة الأموال. كما قد يتعرض مقدمو خدمات الصناديق الائتمان والشركات للمخاطر عندما تُستخدم الترتيبات القانونية لإبعاد المستفيدين الحقيقيين عن الأصول، أو عندما يتم إنشاء أدوات مؤسسية بتمثيل من وكلاء اسميين يحد من الشفافية بشأن السيطرة. وعلى الرغم من أن هذه السمات قد تنشأ في سياقات تجارية مشروعة، فإنها تتطلب تقييمًا دقيقًا للتمييز بين الهيكلة القانونية المشروعة وسوء الاستخدام المحتمل.

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في هذا القطاع في أن العديد من الخدمات المقدمة تكون بطبيعتها مشروعة وتُستخدم على نطاق واسع لأغراض تجارية قانونية. وهذا يجعل تحديد الأنشطة المشبوهة أقل وضوحًا، ويعزز الحاجة إلى نهج منظم قائم على المخاطر ومدعوم بحكم مهني سليم.

وبناءً عليه، يُتوقع من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات الحفاظ على فهم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى العملاء والمعاملات الفردية، بما يضمن أن يظل تحديد المخاطر استباقيًا وموثقًا ومتجاوبًا مع الأنماط المتطورة.

1-3 دور مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات كجهات رقابية

يلعب مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات دورًا رقابيًا محوريًا ضمن المنظومة المالية والمؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال مشاركتهم في إنشاء وإدارة الكيانات والترتيبات القانونية، فإنهم يشغلون موقعًا يؤثر بشكل مباشر على شفافية الملكية وإمكانية الوصول إلى النظام المالي.

قد يعمل مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات بصفات استشارية أو ائتمانية أو خدمية، بما في ذلك دعم تأسيس الكيانات، أو العمل بأدوار تمثيلية مثل المديرين أو الأمناء، أو تقديم خدمات التوطين والإدارة. ومن خلال ذلك، قد يقومون بإنشاء أو إدارة هياكل تحدد كيفية عرض وفهم الملكية والسيطرة.

ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، لا سيما عندما تُضيف الخدمات المقدمة طبقات إضافية بين المستفيد الحقيقي والأصل أو المعاملة الأساسية، أو عندما يتم الاعتماد على وسطاء دون مستوى كافٍ من الشفافية. كما تتفاقم هذه المخاطر في الحالات التي تنطوي على هياكل عابرة للحدود، أو علاقات غير قائمة على التواصل المباشر، أو ترتيبات تفتقر إلى مبرر اقتصادي واضح وموثق.

في هذا السياق، لا تقتصر فعالية الدور الرقابي الذي يؤديه مقدم خدمات الصناديق الائتمانية والشركات على تطبيق تدابير العناية الواجبة الرسمية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى ممارسة الحكم المهني، والتقييم النقدي، والاستعداد — عند الضرورة — لرفض أو إنهاء العلاقات التي لا تستوفي متطلبات الشفافية. وقد تسهم أوجه القصور في هذا الدور بشكل مباشر في إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، مما يقوض الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز شفافية الملكية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

يُعد الأداء الفعّال لهذا الدور الرقابي أمرًا أساسيًا لمنع إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، ولحماية نزاهة البيئة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نظرًا للدور الرقابي الذي يؤديه مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، تولي السلطات الرقابية أهمية خاصة لجودة التقدير المهني المُمارس عند إنشاء علاقات العمل أو الحفاظ عليها أو إنهائها. وقد يُنظر إلى الإخفاق في تحديد وتقييم والتخفيف بشكل مناسب من المخاطر الناشئة عن هياكل الملكية غير الشفافة، أو ترتيبات الوكلاء الاسميين، أو الهياكل المعقدة العابرة للحدود، باعتباره ضعفًا في إطار الضوابط لدى مقدم خدمات الصناديق الائتمانية والشركات. وقد تخضع هذه الأوجه من الضعف لمزيد من التدقيق الرقابي، لا سيما عندما تؤدي إلى تقليل الشفافية أو زيادة التعرض لإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية.

2-3 مجالات المخاطر الخاصة بالقطاع

في حين تناولت الأقسام السابقة المشهد العام للمخاطر وعوامل المخاطر الرئيسية ضمن قطاع مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، فإن طبيعة وشدة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة لا تكون موحدة عبر جميع الخدمات. فبعض أنشطة مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تنطوي بطبيعتها على مستوى أعلى من التعرض للمخاطر نظرًا لقدرتها على التأثير في هياكل الملكية، أو إضافة طبقات إضافية من السيطرة، أو تسهيل الترتيبات العابرة للحدود.

يتناول هذا القسم خدمات مقدمي خدمات الصناديق الائتمان والشركات الرئيسية التي تم تحديدها باعتبارها تنطوي على مخاطر مرتفعة، ويحدد توقعات الضوابط المقابلة لها. وينصب التركيز على كيفية نشوء المخاطر عمليًا ضمن كل نشاط، والتدابير التي يُتوقع من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تنفيذها للتخفيف من تلك المخاطر بفعالية.

يجب تطبيق الضوابط الموصوفة بطريقة تتناسب مع مستوى المخاطر، وأن تكون مدمجة ضمن الإطار العام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة لدى مقدم خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، ومدعومة بحوكمة وإشراف وتوثيق مناسبين.

تأسيس الشركات والهيكلة القانونية

يُعد تأسيس الشركات وتصميم الهياكل القانونية من الخدمات الأساسية التي يقدمها مقدمو خدمات الصناديق الائتمانية والشركات، وتمثل نقطة دخول رئيسية إلى النظام المالي والمؤسسي. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات تُعد أساسية للأنشطة التجارية المشروعة، فقد يُساء استخدامها أيضًا لإنشاء هياكل تُخفي الملكية، أو تُسهّل عمليات تداخل الأموال، أو تضفي مظهرًا من الشرعية على العمليات غير المشروعة.

تزداد مخاطر التعرض بشكل خاص عندما يتم إنشاء هياكل قانونية تتسم بخصائص تقلل من الشفافية. ويشمل ذلك استخدام طبقات متعددة من الملكية، أو تأسيس كيانات عبر ولايات قضائية مختلفة، أو إنشاء هياكل لا تتماشى مع الأنشطة التجارية المعلنة للعميل أو مع ملفه الاقتصادي.

في بعض الحالات، قد يتم تأسيس شركات دون غرض تجاري واضح، أو بأهداف محددة بصورة عامة ويصعب التحقق منها. كما أن التأسيس السريع لعدة كيانات، لا سيما عندما تتشارك في ملكية أو سيطرة متشابهة، قد يزيد من مستوى المخاطر، خاصةً إذا ترافق ذلك مع تغييرات لاحقة في الملكية أو السيطرة خلال فترة زمنية قصيرة.

للتخفيف من هذه المخاطر، يُتوقع من مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تطبيق مستوى معزز من التدقيق عند تأسيس الشركات وهيكلتها. ويشمل ذلك تكوين فهم واضح وموثق لما يلي:

- الغرض والاستخدام المقصود من الكيان أو الهيكل.
- الأساس المنطقي لاختيار الشكل القانوني والولايات القضائية المعنية.
- أدوار والعلاقات بين جميع الأطراف المعنية.
- كيفية ممارسة الملكية والسيطرة عمليًا.

يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات تقييم ما إذا كان الهيكل المقترح متناسبًا ومتسقًا مع الملف التجاري للعميل بصورة نقدية ودقيقة. وعند إدخال عناصر من التعقيد، ينبغي أن يكون هناك مبرر تجاري واضح وقابل للتبرير ومدعوم بوثائق مناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات التأكد من تحديد والتحقق من الملكية المستفيدة عبر جميع طبقات الهيكل، ومعالجة أي ثغرات أو أوجه عدم اتساق قبل التأسيس. وعند الاعتماد على معلومات مقدمة من العميل أو الوسطاء، ينبغي تأكيدها باستخدام مصادر مستقلة كلما كان ذلك ممكنًا.

من منظور الحوكمة، يجب أن تخضع الهياكل الأعلى خطورة أو الأكثر تعقيدًا لعمليات مراجعة واعتماد داخلية، بما في ذلك التصعيد إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو الإدارة العليا عند الاقتضاء. وينبغي أن تكون قرارات المضي في إنشاء هذه الهياكل مدعومة بتحليل موثق يوضح بوضوح المبررات والضوابط التخفيفية المطبقة.

المساهمون والمديرون بالصفة الاسمية

يُعد استخدام المساهمين والمديرين الوكلاء بالصفة الاسمية من الممارسات المعترف بها في هيكلة الشركات، وقد يخدم أغراضًا مشروعة في بعض الحالات. إلا أن هذه الترتيبات تنطوي بطبيعتها على مخاطر تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، نظرًا لقدرتها المحتملة على إخفاء هوية المستفيد الحقيقي وتقليل الشفافية بشأن السيطرة.

تنشأ مخاطر التعرض عندما تُستخدم ترتيبات الوكلاء الاسميين دون وضوح كافٍ بشأن العلاقة الأساسية، أو عندما يمارس الوكيل الاسمي سيطرة شكلية دون فهم واضح أو توافق مع نوايا المستفيد الحقيقي. وفي مثل هذه الحالات، قد يُستخدم هيكل الوكيل الاسمي لإبعاد المستفيد الحقيقي عن الكيان، مما يعقّد جهود تحديد والتحقق من السيطرة.

وقد تنشأ مخاطر إضافية عندما يتم تقديم خدمات الوكلاء بالصفة الاسمية عبر عدة كيانات ذات هياكل ملكية متشابهة، أو عند وجود تغييرات متكررة في المديرين أو المساهمين الوكلاء بالصفة الاسمية دون مبرر تجاري واضح.

للتعامل مع هذه المخاطر، يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات الذين يقدمون خدمات الوكلاء بالصفة الاسمية، أو يرتبون لتقديم هذه الخدمات، ضمان الشفافية الكاملة بشأن هيكل الملكية والسيطرة المستفيدة الأساسي. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تحديد والتحقق من هوية المستفيد (أو المستفيدين) الحقيقيين الكامنين وراء ترتيب الوكيل الاسمي.
- توثيق العلاقة القانونية والتعاقدية بين الوكيل بالصفة الاسمية والمستفيد الحقيقي بشكل واضح.
- فهم نطاق وحدود صلاحيات الوكيل بالصفة الاسمية.

لا ينبغي قبول ترتيبات الوكلاء بالصفة الاسمية في حال عدم تمكن مقدم خدمات الصناديق الائتمانية والشركات من الحصول على معلومات كافية عن المستفيد الحقيقي، أو عندما يكون الغرض من الترتيب غير واضح أو غير متسق مع الاحتياجات التجارية المشروعة.

تُعد المراقبة المستمرة ذات أهمية خاصة في هذه الحالات. وينبغي على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات الحفاظ على الوعي بكيفية استخدام الكيان، بما في ذلك أي تغييرات في السيطرة، أو التعليمات المقدمة إلى الوكيل بالصفة الاسمية، أو الأنشطة التي تنحرف عن الملف المتوقع.

من منظور الحوكمة، ينبغي أن تخضع ترتيبات الوكلاء بالصفة الاسمية لإشراف معزز، بما في ذلك وجود سياسات داخلية واضحة تنظم استخدامها، وعمليات اعتماد للحالات الأعلى خطورة، ومراجعات دورية لضمان استمرار الشفافية والمشروعية.

خدمات الصناديق الائتمانية والمؤسسات

تنطوي الصناديق الائتمانية والمؤسسات والترتيبات القانونية المماثلة على مخاطر مميزة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، تنشأ من الفصل بين الملكية القانونية والمصالح المستفيدة، فضلًا عن إمكانية استخدام هياكل سيطرة متعددة الطبقات أو معقدة.

قد تتضمن هذه الترتيبات عدة أطراف، بما في ذلك المؤسسون، والأمناء، والمستفيدون، والحماة، بحيث يتمتع كل منهم بدرجات متفاوتة من السيطرة أو النفوذ. ويمكن أن تجعل هذه التعقيدات من الصعب تحديد المستفيدين الحقيقيين النهائيين وفهم كيفية ممارسة السيطرة عمليًا.

تزداد مخاطر التعرض في الحالات الآتية:

- لا تكون الأدوار والعلاقات بين الأطراف محددة أو موثقة بشكل واضح.
- يتم وصف المستفيدين بعبارات عامة أو تقديرية.
- يمتد الترتيب عبر عدة ولايات قضائية.
- تكون الشفافية محدودة فيما يتعلق بالأصول المحتفظ بها ضمن الهيكل.

في بعض الحالات، قد يتم إنشاء الصناديق الائتمانية أو المؤسسات دون غرض واضح أو قابل للتحقق، أو قد تُستخدم للاحتفاظ بالأصول بطريقة تُخفي مصدرها أو ملكيتها.

للتخفيف من هذه المخاطر، يجب على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات التأكد من تحديد والتحقق من جميع الأطراف ذات الصلة بالترتيب، بما في ذلك المؤسسون، والأمناء، والمستفيدون، والحماة، وأي أفراد آخرين يمارسون السيطرة.

يجب تكوين وتوثيق فهم واضح لغرض الترتيب، ومصدر الأصول الموضوعة ضمنه، والآلية التي تُمارس من خلالها السيطرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للترتيبات التقديرية، حيث قد لا تكون السيطرة ظاهرة بشكل مباشر.

كما ينبغي على مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات التأكد من مراجعة صكوك الصناديق الائتمانية أو الوثائق المماثلة بشكل تفصيلي، وتوضيح أي غموض أو أوجه عدم اتساق قبل قبول العلاقة.

يجب أن تشمل المراقبة المستمرة مراجعة التوزيعات، والتغيرات في المستفيدين، والتعديلات على الهيكل، مع التأكد من أن هذه التغييرات تظل متسقة مع الغرض المعلن ولا تُدخل مخاطر إضافية.

يُتوقع تطبيق تدابير حوكمة معززة في الترتيبات عالية المخاطر، بما في ذلك الحصول على موافقة الإدارة العليا وإجراء مراجعة دورية للهيكل وأنشطته.

تقديم خدمات المكتب المسجل والخدمات الإدارية

يُعد تقديم عناوين المكاتب المسجلة، واستلام وإدارة المراسلات، وخدمات الدعم الإداري من الخدمات الشائعة في قطاع مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات تُعد منخفضة المخاطر في حد ذاتها في كثير من الحالات، إلا أنه قد يتم إساءة استخدامها عندما تُقدَّم دون فهم كافٍ للكيان الأساسي وأنشطته.

تنشأ مخاطر التعرض عندما تستخدم الكيانات خدمات المكاتب المسجلة لإيجاد وجود شكلي دون القيام بأنشطة تجارية فعلية، أو عندما يتم تسجيل عدة كيانات في نفس العنوان دون وجود علاقة واضحة أو مبرر تجاري.

كما قد تُستخدم هذه الخدمات لإضفاء مظهر من الشرعية، لا سيما عندما يرتبط عنوان مقدم خدمات الشركات والصناديق الائتمانية بعدة كيانات تمارس أنشطة غير واضحة أو غير مرتبطة ببعضها البعض.

للحد من هذه المخاطر، ينبغي على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد من أن تقديم هذه الخدمات لا يُعامل بوصفه وظيفة إدارية بحتة. بل يجب أن يكون مدعومًا بمستوى مناسب من العناية الواجبة والإشراف المستمر. ويشمل ذلك:

- فهم طبيعة وأنشطة الكيان والغرض منها.
- التحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين والأطراف الرئيسية المسيطرة.
- تقييم ما إذا كان استخدام المكتب المسجل متسقًا مع ملف أعمال العميل.
- مراقبة الأنماط غير المعتادة، مثل تسجيل عدد كبير من الكيانات في عنوان واحد أو التغيرات المتكررة في بيانات الكيان.

عند تقديم الخدمات الإدارية دون وجود علاقة عمل أوسع، يجب على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد مع ذلك من استيفاء الحد الأدنى من متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، والحصول على معلومات كافية لتقييم المخاطر.

الهياكل العابرة للحدود والترتيبات متعددة الولايات القضائية

تُعد الهياكل العابرة للحدود سمة شائعة في العمليات التجارية الحديثة؛ إلا أنها تنطوي على مخاطر مرتفعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، نظرًا لزيادة التعقيد، وتفاوت المعايير التنظيمية، واحتمال وجود فجوات في الشفافية.

يزداد مستوى التعرض للمخاطر عندما تتضمن الهياكل عدة ولايات قضائية تختلف في مستويات فاعلية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، ولا سيما عندما تكون بعض هذه الولايات القضائية ذات متطلبات محدودة للإفصاح عن المستفيد الحقيقي أو رقابة تنظيمية ضعيفة.

قد يُستخدم أيضًا اللجوء إلى ترتيبات متعددة الولايات القضائية لتجزئة السيطرة، أو تعقيد تحديد المستفيدين الحقيقيين، أو إخفاء تدفقات الأموال. ويكون ذلك ذا أهمية خاصة عندما لا يوجد مبرر اقتصادي أو تجاري واضح للولايات القضائية المعنية.

لذلك ينبغي على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تطبيق مستوى معزز من التدقيق على مثل هذه الترتيبات، مع ضمان فهم واضح لما يلي:

- دور كل ولاية قضائية داخل الهيكل والغرض منها.
- البيئة التنظيمية في تلك الولايات القضائية.
- تدفق الأموال والأصول عبر الحدود.
- مدى توافق الهيكل مع أنشطة أعمال العميل.

قد يكون التحقق من المعلومات أكثر صعوبة في السياقات العابرة للحدود، مما يتطلب الاعتماد على مصادر متعددة، وعند الضرورة، تطبيق تدابير عناية واجبة معززة.

يجب أن تركز المراقبة المستمرة على التغيرات في التعرض للولايات القضائية، وإدخال كيانات أو أطراف مقابلة جديدة، وأي تغييرات في الهيكل قد تزيد من المخاطر.

من منظور الحوكمة، يجب أن تخضع الهياكل العابرة للحدود والمتعددة الولايات القضائية لإشراف معزز، بما في ذلك آليات المراجعة الداخلية وإجراءات التصعيد في الحالات الأعلى خطورة.

3- عوامل المخاطر الرئيسية

1-4 المواءمة مع التقييمات الوطنية والقطاعية للمخاطر

يجب أن يكون تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة داخل قطاع مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية متوافقًا بشكل وثيق مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات وأي تقييمات قطاعية ذات صلة تصدر عن الجهات المختصة.

تُبرز هذه التقييمات بشكل متسق المخاطر الكامنة المرتفعة المرتبطة بالأشخاص والكيانات الاعتبارية، لا سيما في الحالات التي تتضمن هياكل ملكية معقدة، وعناصر عابرة للحدود، وضعفًا في الشفافية. كما تُحدد نقاط ضعف مرتبطة بسوء استخدام الخدمات الائتمانية، والترتيبات الاسمية، والوسطاء المهنيين ضمن مخططات أوسع لغسل الأموال.

بالإضافة إلى تحديد مجالات المخاطر الكامنة المرتفعة، توفر نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي للمخاطر مؤشرات مهمة يجب تفعيلها داخل أطر عمل مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. ويشمل ذلك ترجمة رؤى المخاطر الوطنية إلى منهجيات تصنيف مخاطر العملاء، وتحديد فئات العملاء الأعلى خطورة، وضبط تدابير العناية الواجبة والمراقبة وفقًا لذلك. فعلى سبيل المثال، عندما تُبرز التقييمات الوطنية المخاطر المرتبطة بالهياكل الخارجية أو الترتيبات الاسمية، يُتوقع من مقدمي الخدمات عكس هذه العوامل في إجراءات استقطاب العملاء، وحدود التصعيد، ومحفزات المراقبة المستمرة.

كما أشارت النتائج القطاعية إلى مجالات تتطلب تعزيز الضوابط، بما في ذلك التطبيق المتسق للعناية الواجبة تجاه العملاء، والتحديد الفعّال للمستفيد الحقيقي، والمراقبة المستمرة للتغيرات في هياكل الملكية والسيطرة. لذلك ينبغي على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد من عدم التعامل مع هذه المجالات باعتبارها متطلبات إجرائية فقط، بل كعناصر أساسية ضمن إطار إدارة وتخفيف المخاطر لديهم.

استجابةً لذلك، يُتوقع من مقدمي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية دمج نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي للمخاطر ضمن أطر تقييم المخاطر الداخلية وعملياتهم اليومية. ويشمل ذلك ضمان أن تكون عملية تصنيف مخاطر العملاء، وتدابير العناية الواجبة، وممارسات المراقبة، مستندة إلى مؤشرات المخاطر الوطنية، وأن تُطبق بطريقة متسقة ومتناسبة.

يجب إيلاء اهتمام خاص للحالات الأعلى خطورة، بما في ذلك تلك التي تتضمن أشخاصًا اعتباريين أجانب، أو هياكل خارجية، أو ولايات قضائية ذات معايير شفافية أضعف. ويجب أن تظل عمليات تحديد المخاطر ديناميكية، ومدعومة بمراجعات دورية، وقادرة على الاستجابة للمخاطر المستجدة، والأنماط الجديدة، والتوجهات الرقابية.

يمكن لمزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية ضمان بقاء ضوابطهم فعّالة ومتناسبة مع استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح من خلال مواءمة الأطر الداخلية مع الرؤى الوطنية والقطاعية المتعلقة بالمخاطر.

إن المخاطر الموضحة أعلاه ليست متساوية في جميع أنشطة مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية بل غالبًا ما تكون أكثر وضوحًا في خدمات وترتيبات محددة. وعلى وجه الخصوص، فإن الأنشطة مثل تأسيس الشركات، واستخدام المساهمين والمديرين الشكليين وإنشاء الصناديق الائتمانية والمؤسسات وتقديم خدمات الهيكلة العابرة للحدود تنطوي على ملفات مخاطر مميزة تتطلب تدابير رقابية مصممة خصيصًا لها.

4-2- عوامل المخاطر

4-2-1- طبيعة العملاء و أنواعهم

يُعد تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء عنصرًا أساسيًا في النهج القائم على المخاطر بالنسبة لمزودي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. كما أنه يُتوقع من الجهات اعتماد نهج منظم وموثق جيدًا لفهم ملف كل عميل وخلفيته وخصائص المخاطر المرتبطة به نظرًا لتنوع العملاء المستفيدين من خدمات مزودي خدمات الشركات.

قد يشمل العملاء في قطاع مزودي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية أشخاصًا طبيعيين وأشخاصًا اعتباريين، وترتيبات قانونية وغالبًا ما يعملون بعدة ولايات قضائية، وفي كثير من الحالات من خلال وسطاء ولا يتأثر مستوى التعرض للمخاطر بنوع العميل فحسب بل أيضًا بدرجة الشفافية والتعقيد وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية والسيطرة.

ينبغي تخصيص عناية خاصة للحالات التي لا تكون فيها الملكية أو السيطرة قابلة للتحديد بسهولة أو عندما يبدو الهيكل معقدًا بشكل غير مبرر مقارنة بالغرض المعلن. ويشمل ذلك الترتيبات التي تتضمن هياكل شركات متعددة الطبقات أو مساهمين شكليين أو هياكل ائتمانية قد تُخفي هوية المالك المستفيد النهائي.

قد يزداد التعرض للمخاطر أيضًا في الحالات التي تشمل ما يلي:

- العملاء غير المقيمين أو العملاء الخارجيين لا سيما في حال عدم وجود ارتباط اقتصادي واضح بدولة الإمارات.
- العملاء المُحالين من خلال وسطاء أو الذين يتم التواصل معهم مباشرة عبر وسائل تواصل عن بعد.
- الأفراد ذوي ملفات المخاطر المرتفعة بما في ذلك الأشخاص المعرضون سياسيًا أو المرتبطون بولايات قضائية عالية المخاطر.

قد تتأثر قدرة مزود خدمات الشركات على التحقق المستقل من المعلومات وتكوين فهم موثوق للعميل في مثل هذه الحالات مما يستلزم تطبيق تدقيق مُعزَّز.

كما ينبغي على مزودي خدمات الشركات تقييم المؤشرات السلوكية التي يتم ملاحظتها أثناء إجراءات التعرف على العميل وخلال فترة التعامل المستمر بالإضافة إلى الخصائص الثابتة للعملاء. ويشمل ذلك الحالات التي يُظهر فيها العملاء استعجالًا دون مبرر واضح أو يقدمون معلومات غير متسقة أو غير مكتملة أو يعجزون عن توضيح الغرض من الهيكل الذي يتم إنشاؤه بشكل واضح.

قد تختلف منهجيات تقييم مخاطر العملاء بحسب حجم وتعقيد الكيان ومع ذلك، يُتوقع من جميع مزودي خدمات الشركات تطبيق نهج متسق وموثق مع ضمان أن تكون تقييمات المخاطر مدعومة بمعايير واضحة وخاضعة للمراجعة الدورية وقادرة على استيعاب تطور ملفات المخاطر بمرور الوقت.

4-2-2- طبيعة ونوع المعاملات

ترتبط الخدمات التي يقدمها مزودو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية بطبيعتها بإنشاء وإدارة وتشغيل الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات تخدم أغراضًا تجارية مشروعة إلا أن بعض الأنشطة تنطوي على مستوى أعلى من التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، نظرًا لقدرتها على إضفاء غموض وإبعاد المالكين المستفيدين عن الأصول الأساسية أو تسهيل حركة الأموال عبر الهياكل والولايات القضائية المختلفة.

يكون التعرض للمخاطر مرتفعًا بشكل خاص في الخدمات التي تتضمن تأسيس أو إعادة هيكلة أو نقل ملكية الكيانات والترتيبات القانونية. ويشمل ذلك الحالات التي قد تُمارس فيها السيطرة بشكل غير مباشر، أو عندما لا تتوافق الملكية القانونية بوضوح مع الملكية المستفيدة. كما أن استخدام الأدوار الشكلية أو الائتمانية رغم جوازه في بعض السياقات قد يزيد من مستوى المخاطر في حال محدودية الشفافية أو عدم توثيق وفهم العلاقات الأساسية بشكل واضح.

عمليًا، قد تنشأ حالات عالية المخاطر عندما يتم تأسيس عدة كيانات خلال فترة قصيرة مع وجود هياكل ملكية متشابهة أو عند إجراء تغييرات متكررة على المديرين أو المساهمين أو المفوضين بالتوقيع دون مبرر تجاري واضح. كذلك فإن النقل السريع أو إعادة هيكلة حصص الملكية، خاصة عبر ولايات قضائية مختلفة، قد يشير إلى محاولات لتجزئة الرقابة أو إخفاء هوية الأطراف المسيطرة.

قد يؤدي تقديم البنية التحتية للشركات، بما في ذلك عناوين المكاتب المسجلة أو الخدمات الإدارية، إلى مخاطر مرتفعة أيضًا عندما تُقدَّم هذه الخدمات دون فهم كافي للنشاط التجاري الأساسي. قد تُستخدم الكيانات القانونية لإضفاء مظهر قانوني بينما تفتقر إلى عمليات فعلية أو غرض اقتصادي واضح في مثل هذه الحالات.

لا ينبغي أن يقتصر تقييم مخاطر المعاملات على الأنشطة الفردية بشكل منفصل. حيث يُتوقع من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية أن يأخذوا مراحل الخدمة كاملة بعين الاعتبار، مع إدراك أن المخاطر قد تتطور بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، قد يبدو هيكل ما منخفض المخاطر عند إنشائه، لكنه قد يصبح أعلى خطورة بعد حدوث تغييرات في الملكية أو إدخال ولايات قضائية جديدة أو تغيّر طبيعة النشاط الأساسي.

وبناءً على ذلك، ينبغي على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تقييم المعاملات والخدمات في سياق الملف العام للعميل، والغرض المعلن من الهيكل ومدى اتساق النشاط مع مرور الوقت. كما يجب أن تخضع المعاملات أو أنماط النشاط التي تنحرف عن الملف المتوقع أو تفتقر إلى مبرر اقتصادي واضح أو تنطوي على تغييرات متعددة خلال فترة زمنية قصير لقدر معزّز من التدقيق للإحالة إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراء المناسب.

حيث يضمن هذا النهج أن يظل تقييم مخاطر المعاملات ديناميكيًا وقائمًا على السياق ومتسقًا مع الهدف المتمثل في تحديد ومنع إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والتخفيف من آثارها.

4-2-3- التعرّض للمخاطر الجغرافية

تُعدّ المخاطر الجغرافية من الاعتبارات الرئيسية في قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية لا سيما بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للعديد من الهياكل والترتيبات القانونية وقد يؤدي انخراط عدة ولايات قضائية إلى زيادة التعقيد وتقليل الشفافية وخلق تحديات في التحقق من المعلومات، خاصةً في الحالات التي تختلف فيها المعايير التنظيمية بشكل كبير.

يجب على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تقييم المخاطر الجغرافية ليس فقط بناءً على موقع العميل، بل أيضًا فيما يتعلق بما يلي:

- ولايات تأسيس الكيانات والترتيبات القانونية.
- مصدر الأموال وجهتها.

- موقع الأنشطة التجارية الأساسية.

قد تنشأ سيناريوهات عالية المخاطر عندما تتضمن الهياكل ولايات قضائية ذات أطر ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو شفافية محدودة فيما يتعلق بالملكية الحقيقية، أو معرفتها بتعرضها لمخاطر الفساد أو العقوبات أو الأنشطة المالية غير المشروعة. ولا يُعد استخدام هذه الولايات القضائية دليلًا على وجود مخالفة بحد ذاته، إلا أنه يتطلب مستوى أعلى من التدقيق وفهمًا واضحًا للمنطق أو المبرر الكامن وراء ذلك.

ينبغي تخصيص اهتمام خاصة للهياكل التي تشمل ولايات قضائية متعددة عندما يكون المبرر الاقتصادي أو التجاري غير واضح. ففي مثل هذه الحالات قد يُستخدم توزيع الأنشطة عبر عدة ولايات قضائية لتقليل الرقابة وتعقيد تحديد الملكية والسيطرة.

وبناءً على ذلك، يُتوقع من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد من أن البصمة الجغرافية لأي هيكل تتسق مع ملف أعمال العميل والأهداف المعلنة، وأن أي تعرضات عالية المخاطر يتم تحديدها وتقييمها والتخفيف من آثارها بشكل مناسب.

قد تتجلى عوامل المخاطر الموضحة أعلاه بشكل مختلف تبعًا لطبيعة الخدمات التي يقدمها مزوّد خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. فبعض الأنشطة، مثل تأسيس الشركات، والترتيبات الاسمية، وخدمات الصناديق الائتمانية والمؤسسات، والهيكلة العابرة للحدود، تنطوي على مستويات أوضح من التعرض للمخاطر وتتطلب تدابير رقابية مصممة خصيصًا لها. ويتم تناول هذه الجوانب بالتفصيل في الأقسام التالية.

4- العناية الواجبة والمراقبة المستمرة

يُعد مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية من الجهات ذات الحساسية العالية ضمن إطار دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح، نظرًا لدورهم في تأسيس وإدارة وتشغيل الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. ورغم أن هذه الأنشطة مشروعة في أصلها، إلا أنه يمكن إساءة استخدامها لإخفاء الملكية، أو إخفاء مصدر الأموال، أو تسهيل عمليات تعقيد طبقات المعاملات عبر ولايات قضائية متعددة.

في هذا السياق، لا تُعد إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة مجرد التزامات امتثال، بل هي وظائف أساسية لإدارة المخاطر تمكّن مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية من الحفاظ على الرؤية الواضحة للهياكل التي ينشئونها أو يديرونها، ومتابعتها بعد إنشائها. كما أن فعالية هذه التدابير تنعكس بشكل مباشر على نزاهة وشفافية البيئة المؤسسية.

يستكمل هذا القسم الإرشادات العامة الخاصة بالأنشطة والمهن غير المالية المحددة من خلال تناول المخاطر والمتطلبات والاعتبارات العملية الخاصة بمزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. كما يؤكد على الفهم العميق ، واتساق التطبيق، وأهمية الحفاظ على نهج ديناميكي حساس للمخاطر طوال مراحل العلاقة التجارية.

4-1- الغرض من تدابير العناية الواجبة بالعملاء وتطبيقها

لا يقتصر الغرض من العناية الواجبة بالعملاء على التحقق من هوية العميل فحسب. ففي قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تُعد هذه العناية الآلية الأساسية التي يتم من خلالها ترسيخ مشروعية وشفافية الهياكل القانونية والحفاظ عليهما. ويشمل ذلك تكوين فهم واضح للغرض المقصود من الكيان أو الترتيب، والتحقق من المستفيد الحقيقي النهائي وتقييم ما إذا كان الهيكل والتدفقات المالية المرتبطة به يتسقان مع ملف العميل والمنطق الاقتصادي للنشاط.

وغالبًا ما يشارك مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية بشكل مباشر في إنشاء وإدارة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية على عكس الأنشطة والمهن غير المالية المحددة الأخرى ، والتي قد يعمل العديد منها عبر ولايات قضائية متعددة وعلى مدى

فترات زمنية طويلة. ويزيد ذلك من أهمية ضمان أن تكون تدابير العناية الواجبة دقيقة منذ البداية، وأن تكون قوية بما يكفي لرصد أي تغييرات لاحقة في الملكية أو السيطرة أو الغرض.

يجب تطبيق نهج قائم على المخاطر في جميع الحالات. وفي السيناريوهات عالية المخاطر مثل تلك التي تتعلق بعملاء أجانب أو أشخاص معرضين سياسيًا أو هياكل ملكية معقدة ومتعددة الطبقات، مما يتطلب الأمر من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة وإجراء تدقيق أعمق. وعلى العكس لا يجوز تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة إلا في الحالات التي تكون فيها المخاطر أقل بشكل واضح ومبرَّر بشكل مناسب. وفي جميع الحالات، يجب توثيق مبررات مستوى العناية الواجبة المطبق بوضوح، وأن تكون متسقة مع إطار تقييم المخاطر لدى الجهة. كما تُعد فحوصات العقوبات، والتحقق من الأخبار السلبية، والتحقق من الخلفية جزءًا أساسيًا من هذه العملية، ويجب تنفيذها عند بدء العلاقة، وكذلك بشكل مستمر عند الاقتضاء.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن العناية الواجبة بالعملاء ليست عملية ثابتة، بل يجب أن تكون قابلة للتطور مع ظهور معلومات جديدة أو مع تغيّر طبيعة العلاقة التجارية. كما ينبغي أن تؤدي الأحداث المحفِزة، مثل دخول مساهمين جدد، أو تغيّر في السيطرة، أو التوسع إلى ولايات قضائية جديدة، إلى إعادة تقييم ملف مخاطر العميل، وتطبيق تدابير إضافية من العناية الواجبة.

2-4- تأسيس العلاقة التجارية

تُنشأ العلاقة التجارية عادةً في اللحظة التي يوافق فيها مزوّد الخدمة على إنشاء أو إدارة أو دعم شخص اعتباري أو ترتيب قانوني نيابةً عن العميل في سياق مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. وقد ينشأ ذلك من خلال خدمات تأسيس الشركات أو تقديم خدمات المديرين أو المساهمين الصوريين، أو تولي مهام الوصاية، أو الإدارة المستمرة للهياكل المؤسسية.

في هذه المرحلة، يُتوقع من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تطوير فهم شامل لما يلي:

- الغرض من إنشاء أو استخدام الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.
- الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين جميع الأطراف المعنية.
- الولايات القضائية المرتبطة بالهيكل ومستويات المخاطر المرتبطة بها.
- الأنشطة المتوقعة، بما في ذلك طبيعة وحجم وتكرار المعاملات.

ينبغي دعم هذا بأدلة مستندية و استكماله بعمليات تحقق مستقلة عند الضرورة

ينبغي تخصيص عناية خاصة للحالات التي:

- يبدو فيها الهيكل معقدًا بشكل غير مبرر مقارنة بالغرض التجاري المعلن.
- يتم إدخال طبقات متعددة من الملكية دون مبرر واضح.
- يُعتمد فيها على وسطاء لا يظهر لهم دور تجاري واضح.
- يُبدي فيها العميل ترددًا في تقديم معلومات كاملة أو متسقة.

لا ينبغي لمزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية الاكتفاء بالامتثال الشكلي لمتطلبات المستندات في مثل هذه الحالات، بل يجب عليهم تقييم ما إذا كان الترتيب ككل متماسكًا وذا مصداقية.

يُعد توقيت العناية الواجبة بالعملاء أمرًا بالغ الأهمية في هذا القطاع. وبالنظر إلى أن مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية غالبًا ما يشاركون في مرحلة التأسيس، فإنهم يمثلون نقطة رقابة حاسمة قبل أن يصبح الهيكل القانوني قيد التشغيل. وأي أوجه

قصور في هذه المرحلة قد تسمح بإنشاء هياكل عالية المخاطر أو غير شفافة مع قدر محدود من الوضوح، مما يزيد من احتمالية إساءة استخدامها في مراحل لاحقة.

كما يجب إعادة مراجعة العناية الواجبة بالعملاء عند حدوث تغييرات جوهرية في العلاقة. ويشمل ذلك التغيرات في الملكية أو السيطرة أو الأنشطة التجارية أو التعرضات الجغرافية. ويتعين على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد من ضمان أن يظل فهمهم للعميل محدثًا على نحو مستمر، وأن أي تغييرات يتم تقييمها وتوثيقها بشكل مناسب.

كما ينبغي على مزوّد الخدمة الامتناع عن إنشاء العلاقة في حال بقاء أي أوجه شكوك جوهرية دون حل، والنظر فيما إذا كانت الظروف تستدعي التصعيد الداخلي أو الإبلاغ الخارجي.

3-4- تحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه

يُعد تحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه من أكثر الجوانب حساسية وتعقيدًا ضمن العناية الواجبة بالعملاء في قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية نظرًا لدورهم كجهة وسيطة. إذ إن قدرة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية على الفصل بين الملكية القانونية والسيطرة الفعلية تُنشئ نقاط ضعف جوهرية قد تُستغل لإخفاء هوية الأفراد القائمين وراء الأنشطة غير المشروعة.

يجب على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية اتخاذ تدابير معقولة ومناسبة لتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أو يسيطرون في النهاية على الكيان أو الترتيب القانوني تماشيًا مع المتطلبات التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء من خلال حصص الملكية أو حقوق التصويت أو أي أشكال أخرى من السيطرة. ويتطلب ذلك فهمًا دقيقًا لسلاسل الملكية، بما في ذلك الملكيات غير المباشرة والهياكل متعددة الطبقات التي قد تمتد عبر ولايات قضائية متعددة.

لا ينبغي أن تقتصر العملية على جمع إقرارات من العميل فحسب، بل يُتوقع من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تقييم مدى مصداقية واتساق المعلومات المقدمة من العملاء، وتدعيمها عند الضرورة بمصادر مستقلة وموثوقة للتحقق منها. وقد يشمل ذلك مراجعة سجلات الشركات، أو الوثائق القانونية، أو غيرها من البيانات القابلة للتحقق التي تدعم سردية الملكية.

وعمليًا، غالبًا ما ينطوي ذلك على التعامل مع هياكل معقدة ومتعددة الولايات القضائية. ولذلك ينبغي أن يكون مزوّدو الخدمات قادرين على تحليل سلاسل الملكية متعددة الطبقات، وتحديد المؤشرات المحتملة لترتيبات الملكية الاسمية، والتعرّف على الحالات التي لا تتوافق فيها الملكية القانونية مع السيطرة الفعلية.

يُعدّ التدقيق المعزّز مهمًا بشكل خاص في الحالات التي:

- تتضمن فيها هياكل الملكية ولايات قضائية ذات شفافية محدودة.
- تُحتفظ فيها الأسهم نيابةً عن أطراف أخرى دون توثيق واضح للعلاقة الأساسية.
- تحدث فيها تغييرات متكررة أو غير مبررة في الملكية.
- يسعى فيها العميل إلى تقييد الوصول إلى معلومات الملكية.

ورغم أن مثل هذه الهياكل قد تخدم أغراضًا مشروعة، إلا أنها ترتبط أيضًا بشكل شائع بمحاولات إخفاء المستفيد الحقيقي. وفي مثل هذه الحالات، يجب على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تجاوز مفهوم الملكية الشكلية وتحديد الأفراد الذين يمارسون سيطرة فعلية أو يستفيدون من الهيكل.

وعندما يتعذر تحديد الملكية بوضوح من خلال الحدود المعيارية المعتادة، يتعين على مزوّدي الخدمات تحديد الأفراد الذين يمارسون سيطرة الإدارة العليا، مع الاستمرار في تقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات أخرى على وجود سيطرة فعلية.

4-4- التحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة

يُعد تحديد مصدر الأموال وعند الضرورة، مصدر ثروة العميل عنصرًا أساسيًا في فهم مشروعية أنشطة العميل. ويكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة لمزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية، لا سيما في الحالات التي تُستخدم فيها الهياكل للاحتفاظ بالأصول أو إدارتها أو تحويلها، أو عندما يكون هناك تعرض لعملاء أو ولايات قضائية عالية المخاطر.

كما ينبغي على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية عدم السعي فقط إلى تحديد المصدر المباشر للأموال المستخدمة في المعاملة، بل أيضًا السياق الأوسع الذي تراكمت فيه ثروة العميل. ويتطلب ذلك قدرًا من الحكم المهني، لا سيما في الحالات التي يعمل فيها العملاء عبر ولايات قضائية أو قطاعات متعددة.

يتطلب ذلك من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية عمليًا تقييم ما إذا كان الملف المالي للعميل متسقًا مع طبيعة وحجم الهيكل الذي يتم إنشاؤه أو إدارته. وينبغي تخصيص عناية خاصة في الحالات الاتي ذكرها:

- يرتبط فيها مصدر الأموال بأنشطة أو ولايات قضائية ذات مخاطر مرتفعة.
- يوجد فيها عدم اتساق بين ملف العميل المعروف وحجم المعاملة أو الهيكل.
- يُمرر فيها الأموال عبر عدة وسطاء دون مبرر واضح.
- تُستخدم فيها طرق سداد قد تؤدي إلى إخفاء إمكانية تتبع الأموال.

الهدف هو الانتقال من فهم وصفي إلى تقييم قائم على الأدلة لما إذا كان النشاط المالي يتسق مع سلوك اقتصادي مشروع. وينبغي أن يُدعم هذا التقييم بالوثائق عند الحاجة، وكذلك بالحكم المهني. ويُتوقع من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية النظر في مدى منطقية المعلومات المقدمة والمنطق الاقتصادي للهيكل وأي تناقضات قد تشير إلى ارتفاع مستوى المخاطر.

4-5- المراقبة المستمرة وحفظ السجلات

تُعد المراقبة المستمرة وحفظ السجلات وظيفتين مترابطتين تضمنان الاستمرارية وقابلية التتبع والمساءلة طوال مراحل العلاقة التجارية.

تتطلب المراقبة المستمرة من مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية الحفاظ على فهم مستمر للعميل والهيكل والمخاطر المرتبطة بهما. وتكتسب هذه المراقبة أهمية خاصة في قطاع مزوّدي الخدمات، حيث غالبًا ما تتجلى المخاطر من خلال تغيّرات تدريجية وليس من خلال معاملات منفصلة.

ينبغي أن تشمل أنشطة المراقبة ما يلي:

- مراجعة التغييرات في الملكية أو السيطرة أو ترتيبات الحوكمة.
- تتبع التعديلات على الهياكل القانونية، بما في ذلك إدخال كيانات أو ولايات قضائية جديدة.
- تقييم ما إذا كان استخدام الهيكل لا يزال متسقًا مع الغرض المعلن منه.
- تحديد الأنماط أو السلوكيات التي تنحرف عن الملف المتوقع.
- إعادة تقييم مستويات المخاطر بعد الأحداث المحفزة.

يُتوقع من مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية إظهار درجة أعلى من الوعي بالأنشطة التي تتم من خلال الكيانات التي يديرونها عندما يلعبون أدوارا رئيسية مثل المديرين أو الأمناء أو المفوضين بالتوقيع. ويشمل ذلك الحفاظ على رؤية واضحة للتطورات المالية والتشغيلية الرئيسية، حتى في الحالات التي لا يقومون فيها بتنفيذ المعاملات بشكل مباشر.

ويُسهم حفظ السجلات في دعم أنشطة المراقبة هذه من خلال ضمان توثيق جميع المعلومات ذات الصلة والاحتفاظ بها وإتاحة الوصول إليها. ويجب أن توفر السجلات سردًا واضحًا وتسلسليًا لما يلي:

- كيفية إنشاء العلاقة مع العميل
- المعلومات التي تم الحصول عليها وخطوات التحقق التي تم اتخاذها.
- تطور هيكل الملكية والسيطرة بمرور الوقت.
- القرارات المتخذة استجابةً للمخاطر أو المخاوف التي تم تحديدها.

ينبغي على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية ضمان أن تكون السجلات مفصّلة بما يكفي لتمكين السلطات المختصة من إعادة بناء الأساس المنطقي والسياق الخاص بالعلاقة دون الحاجة إلى الاعتماد على التفسيرات الشفهية إضافة إلى متطلبات الاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها قانونيًا.

كما يدعم حفظ السجلات الفعّال الحوكمة الداخلية من خلال تمكين وظائف الرقابة، ولا سيما مسؤولي الامتثال، من مراجعة القرارات السابقة، وتحديد الاتجاهات، وتقييم مدى تطبيق الضوابط بشكل متسق.

6-4- الحوكمة والرقابة

يجب أن يكون تنفيذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة مدعومًا بإطار حوكمة قوي يضمن المساءلة والاتساق والقدرة على المراجعة النقدية الفعّالة.

تتولى الإدارة العليا مسؤولية ترسيخ النهج وضمان تزويد عمليات العناية الواجبة بالعملاء بالموارد الكافية، وتعريفها بوضوح ودمجها ضمن سير العمل التشغيلي. ويشمل ذلك وضع حدود قابلية تحمل المخاطر، وضمان مواءمة الأهداف التجارية مع الالتزامات المتعلقة بالامتثال.

يلعب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال دورًا محوريًا في الإشراف على فعالية تدابير العناية الواجبة بالعملاء والممارسات الرقابية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة العلاقات عالية المخاطر أو المعقدة.
- تقديم التوجيه بشأن التعامل مع المعلومات الغامضة أو غير المكتملة.
- تقييم حالات التصعيد الواردة من الفرق التشغيلية.
- تحديد ما إذا كانت هناك التزامات بالإبلاغ قد تم تفعيلها.

تعد وجود آليات تصعيد واضحة من الجوانب الأساسية للحوكمة الفعّالة. ويجب أن يكون لدى الموظفين المشاركين في إجراءات استقطاب العملاء والمراقبة القدرة على تحديد المخاوف وتصعيدها دون تأخير مدعومين بحدود ومعايير وإجراءات إبلاغ محددة.

وبالمثل، يُعد توثيق القرارات أمرًا بالغ الأهمية. إذ ينبغي على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية الاحتفاظ بسجلات توضح بوضوح الأساس المنطقي لقبول العلاقة أو رفضها أو الاستمرار فيها لا سيما في الحالات عالية المخاطر. ويضمن ذلك أن تكون القرارات شفافة وقابلة للدفاع عنها وخاضعة للمراجعة.

يُتوقع من الإدارة العليا ومسؤولي الامتثال التأكد من أن ترتيبات الحوكمة فعّالة، وموثقة بشكل مناسب، وقادرة على الصمود أمام عمليات الفحص الرقابي.

وستقوم الجهات المختصة بتقييم ما إذا كانت هياكل الحوكمة وآليات التصعيد وعمليات اتخاذ القرار تعمل على النحو المقصود خلال عمليات التفتيش الرقابي أو المراجعات الموضوعية وقد يُعدّ ضعف الإشراف أو سوء توثيق القرارات الجوهرية أو عدم اتخاذ إجراءات بشأن المخاطر المحددة أوجه قصور في الضوابط، وقد يؤدي ذلك إلى نتائج رقابية تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية.

7-4- الالتزامات بالإبلاغ

يخضع مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية لالتزامات الإبلاغ بموجب إطار دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح، والتي تُعد عنصرًا أساسيًا في النظام الوطني للكشف عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وتحليلها والتخفيف منها. وتنطبق هذه الالتزامات بغض النظر عما إذا كانت المعاملة أو النشاط قد تم إتمامه أو محاولة تنفيذه أو التوقف عنه، ويجب الإلتزام بها في الوقت المناسب وبشكل دقيق وسري.

ووفقًا للنهج القائم على المخاطر فإن التزامات الإبلاغ في قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تُستمد بشكل أساسي من تحديد الأنشطة أو العلاقات أو الهياكل المشبوهة. ونظرًا لطبيعة خدمات هذا القطاع فقد تنشأ الشبهة ليس فقط من المعاملات المالية، بل أيضًا من إنشاء أو إدارة أو إعادة هيكلة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وكذلك من سلوك العميل أو وجود تناقضات في المعلومات أو غياب مبرر اقتصادي واضح.

وبناءً على ذلك، يتعين على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة وأي تقارير أخرى ذات صلة، حيثما ينطبق ذلك، إلى وحدة المعلومات المالية عندما تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو المعاملات أو الأنشطة المرتبطة بها تتصل بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسلّح أو بعائدات الجريمة. وينطبق هذا الالتزام بغض النظر عن قيمة المعاملة، كما يمتد ليشمل الأنشطة التي تم الشروع فيها دون إتمامها بما في ذلك الحالات التي يرفض فيها مزوّد الخدمة إنشاء أو الاستمرار في علاقة تجارية نتيجة لمخاوف تم تحديدها أثناء العناية الواجبة بالعملاء أو المراقبة المستمرة.

لا يعتمد الالتزام بالإبلاغ على اليقين أو وجود دليل قاطع على نشاط غير مشروع، بل يُستمد من الاشتباه المعقول القائم على المعلومات المتوفرة والحكم المهني وتقييم مؤشرات الخطر. ولذلك ينبغي على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية التأكد من أن العمليات الداخلية تُمكّن من التحديد والتصعيد والتقييم في الوقت المناسب لمثل هذه الاشتباهات.

كما يجب على مزوّدي الخدمات ضمان دمج التزامات الإبلاغ بشكل كامل ضمن أطر العمليات والحوكمة لديهم بالإضافة إلى الإبلاغ القائم على الاشتباه. ويشمل ذلك وضع إجراءات تصعيد داخلية واضحة وضمان إلمام الموظفين المعنيين بمسؤولياتهم في رفع المخاوف إلى مسؤول الامتثال والاحتفاظ بالتوثيق المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار.

كما يتعين على مزوّد خدمات الشركات والصناديق الائتمانية تقديم تقرير المعاملة المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه إلى وحدة المعلومات المالية على الفور عند تحديد وجود اشتباه وفقًا للمتطلبات والمهل الزمنية المعمول بها. ويجب أن تكون التقارير شاملة ودقيقة ومدعومة بتفاصيل كافية تمكّن وحدة المعلومات المالية من فهم طبيعة الاشتباه والأطراف المعنية والنشاط أو الهيكل الأساسي المرتبط به.

ونظرًا لطبيعة خدمات هذا القطاع قد تنشأ هذه التقارير في مجموعة من السيناريوهات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء كيانات أو ترتيبات قانونية ذات غرض غير واضح أو غير متسق.
- الهياكل المعقدة أو متعددة الطبقات التي تفتقر إلى مبرر تجاري موثوق.
- صعوبات في التحقق من المستفيد الحقيقي.
- استخدام ترتيبات صورية دون شفافية كافية.
- طلبات خدمات تبدو مصممة لتجنب الرقابة أو الإشراف التنظيمي.

وفي جميع الحالات، يجب التركيز على توضيح أساس الاشتباه بوضوح بدلًا من تقديم استنتاجات قطعية. كما ينبغي تضمين الوثائق الداعمة وتفاصيل المعاملات والمعلومات الخلفية ذات الصلة عند توفرها.

ويتعين على مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية الالتزام بأي تعليمات تصدر عن وحدة المعلومات المالية بعد تقديم تقرير المعاملة المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه ، وضمان اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بالعلاقة التجارية وقد يشمل ذلك تعزيز المراقبة أو فرض قيود على بعض الأنشطة و النظر في إنهاء العلاقة في حال عدم وجود تعليمات مخالفة.

ويُحظر على مزوّدي الخدمات بشكل صارم الإفصاح بشكل مباشر أو غير مباشر للعميل أو لأي طرف ثالث عن تقديم تقرير أو نية تقديمه إلى وحدة المعلومات المالية أو عن وجود أو احتمال إجراء تحقيق ويشمل هذا الحظر أي معلومات قد تؤدي بشكل معقول إلى علم العميل بوجود هذا الإبلاغ.

ويُعد الحفاظ على السرية أمرًا أساسيًا لحماية نزاهة التحقيقات وضمان فعالية إطار دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح. وقد يترتب على أي خرق لأحكام حظر الإفصاح (التنبيه غير المشروع) عقوبات قانونية وإدارية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن اتخاذ خطوات لرفض معاملة أو تأخير تقديم الخدمة أو طلب معلومات إضافية لأغراض امتثال مشروعة لا يُعد تنبيهًا غير مشروع بشرط أن تتم هذه الإجراءات بطريقة لا تكشف عن وجود تقرير أو اشتباه.

كما تجدر الإشارة إلى أن مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية ملزمون بالرجوع إلى الإرشادات الخاصة بالأنشطة والمهن غير المالية المحددة الصادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة للاطلاع على المتطلبات الشاملة والتوجيهات الإضافية المتعلقة بالتزامات الإبلاغ. كما يخضعون لجميع المتطلبات اللاحقة لتقديم التقارير بما في ذلك حفظ السجلات والسرية والتعاون مع الجهات المختصة، وفقًا للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

5- التحديات القطاعية الشائعة و أفضل الاساليب

يعمل قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية ضمن بيئة معقدة ومترابطة بدرجة عالية حيث إن إنشاء وإدارة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ينطوي في كثير من الأحيان على هياكل ملكية متعددة الطبقات وعناصر عابرة للحدود وأنماط متنوعة من العملاء وتؤدي هذه الخصائص بطبيعتها إلى زيادة التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح كما تخلق تحديات عملية في التنفيذ الفعّال لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة وتدابير الرقابة الأوسع في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وفي الوقت نفسه، تتيح هذه البيئة لمزوّدي الخدمات فرصة لتعزيز ترتيبات الحوكمة، ورفع عمق وجودة تقييمات المخاطر، ودمج الامتثال بشكل أكثر فاعلية ضمن العمليات اليومية. حيث إن الفهم الواضح للتحديات الشائعة في هذا القطاع إلى جانب الممارسات التي ثبتت فعاليتها في معالجتها يدعم تطبيقًا أكثر اتساقًا وقوة للنهج القائم على المخاطر بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية في دولة الإمارات والمعايير الدولية.

5-1- التحديات القطاعية الشائعة

غالبًا ما يتعقّد تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة والتدابير الرقابية المرتبطة بها في قطاع مزوّدي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية بسبب قيود هيكلية وتشغيلية ومعلوماتية ترتبط بطبيعة الخدمات المقدمة.

وتعد مسألة شفافية المستفيد الحقيقي من أكبر التحديات ، لا سيما في الحالات التي تتضمن هياكل متعددة الطبقات تمتد عبر عدة ولايات قضائية. وعمليًا، قد يواجه مزوّدو الخدمات سلاسل ملكية تشمل شركات قابضة أجنبية أو صناديق ائتمانية أو مؤسسات منشأة في ولايات قضائية ذات متطلبات محدودة للإفصاح العام. وفي مثل هذه الحالات، قد يصبح التحقق من الملكية بعد الطبقة

الأولى أو الثانية أمرًا صعبًا، خاصة عندما تكون المستندات غير مكتملة أو قديمة أو غير متسقة بين المصادر المختلفة. ويتفاقم ذلك عند استخدام مساهمين أو مديرين صوريين، مما قد يؤدي إلى حجب هوية الأطراف المسيطرة الحقيقية.

ويمثل الاعتماد المفرط على المعلومات المقدمة من العميل عند بدء العلاقة تحدي اخر. فرغم أن الحصول على المعلومات مباشرة من العميل يُعد نقطة انطلاق ضرورية الا أنه قد تواجه الجهات حالات تُقبل فيها هذه المعلومات دون تمحيص كافي أو دون التحقق منها من خلال مصادر مستقلة. فعلى سبيل المثال، قد يصرّح العميل بوجود هيكل ملكية بسيط في حين تشير البيانات المتاحة للعامة أو الأخبار السلبية إلى وجود أطراف إضافية غير مُفصح عنها. و قد تمر هذه التناقضات دون اكتشاف من دون تحقق كافي.

كما يواجه مزوّدو الخدمات محدودية في الاطلاع على الأنشطة المستمرة لا سيما عندما يقتصر دورهم على تقديم خدمات المكتب المسجل أو إدارة الشركات دون مشاركة مباشرة في المعاملات المالية. وفي مثل هذه الظروف، يصبح اكتشاف الأنشطة غير المعتادة أكثر تعقيدًا نظرًا لعدم توفر رؤية فورية حول كيفية استخدام الكيان أو طبيعة الأطراف المقابلة أو حجم التدفقات المالية وأغراضها.

ويمثل تقييم الهياكل المعقدة أو المصممة خصيصًا طبقة إضافية من التحديات. فبعض الترتيبات، مثل استخدام شركات الأغراض الخاصة المتعددة أو الصناديق الائتمانية متعددة الطبقات أو الهياكل القابضة العابرة للحدود قد تكون لها أغراض تجارية مشروعة. إلا أن التمييز بين الهيكلة المشروعة والترتيبات المصممة لإخفاء الملكية أو تسهيل عمليات التمويه المالي يتطلب مستوى من الخبرة الفنية والحس المهني النقدي قد لا يُطبق بصورة متسقة لدى جميع مزوّدي الخدمات.

و لا يزال التطبيق غير المتسق للنهج القائم على المخاطر يمثل مصدر قلق على المستوى التشغيلي. وقد ينشأ ذلك عندما لا تكون السياسات الداخلية مفصلة بما يكفي أو عندما يفتقر موظفو الصفوف الأمامية إلى التدريب اللازم للتمييز بين المخاطر المختلفة. ونتيجة لذلك، قد يتم التعامل مع ملفات أو هياكل متشابهة بطرق مختلفة، مما يؤدي إلى وجود فجوات في فعالية الضوابط.

وأخيرًا، قد تؤثر القيود المتعلقة بالموارد والقدرات على عمق وجودة إجراءات العناية الواجبة والمراقبة. ويشمل ذلك محدودية الوصول إلى مصادر بيانات دولية موثوقة أو نقص الخبرات الداخلية اللازمة لتحليل الهياكل المعقدة أو ضغوط الوقت المرتبطة باستقطاب العملاء وتقديم الخدمات. وإذا لم تتم إدارة هذه العوامل بالشكل المناسب، فقد تؤدي إلى تطبيق شكلي لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء.

2-5- الممارسات المُثلى في القطاع

يعتمد مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية الفعّالون نهجًا أكثر تنظيمًا وتحليلًا في تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة كاستجابة لهذه التحديات، مدعومًا بحوكمة داخلية قوية ومنهجيات محددة بوضوح.

ومن الممارسات الأساسية في هذا السياق إعداد خرائط وتوثيق منهجي لهياكل الملكية والسيطرة. فبدلًا من الاعتماد فقط على الأوصاف السردية ينبغي على مزوّدي الخدمات إعداد تمثيلات بصرية أو تخطيطية لسلاسل الملكية مع تحديد جميع الكيانات الوسيطة والمستفيدين الحقيقيين النهائيين بوضوح. ويساعد هذا النهج على تعزيز فهم ديناميكيات السيطرة كما يساهم في تحديد الثغرات أو التناقضات أو الطبقات غير المبررة داخل الهيكل.

كما يحظى مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية ذوو الكفاءة العالية اهتمامًا كبيرًا بعمليات التحقق والتدعيم المستقلة. حيث انه يتم التحقق من المعلومات المقدمة من العميل من خلال مطابقتها مع عدة مصادر بصورة منتظمة، بما في ذلك السجلات الرسمية والإفصاحات التنظيمية وأدوات المعلومات الاستخباراتية المقدمة من أطراف ثالثة إن لزم الامر وقد يتم اتخاذ خطوات إضافية في الحالات عالية المخاطر، مثل الحصول على مستندات مصدّقة، أو التحقق من العلاقات المصرفية، أو طلب إيضاحات مباشرة من المؤسسات النظيرة.

وتشمل الممارسات الرائدة تطبيق آليات مراقبة قائمة على الأحداث المحفِّزة لمعالجة محدودية الرؤية. بالاضافة إلى تحديد أحداثًا معينة تستوجب إعادة تقييم فورية من قبل مزوّدو الخدمات إلى جانب المراجعات الدورية، مثل:

- التغييرات في المساهمين أو المديرين أو المفوضين بالتوقيع.
- إدخال ولايات قضائية جديدة ضمن الهيكل.
- التغييرات الجوهرية في طبيعة أنشطة الكيان أو حجمها.
- طلب خدمات تخرج عن الغرض المعلن في الأصل.

وتساعد هذه المحفزات على ضمان أن تظل المراقبة متجاوبة مع المخاطر المتغيرة بدلًا من الاعتماد فقط على دورات مراجعة ثابتة.

كما يستثمر مزوّدو الخدمات الفعّالون في الخبرات المتخصصة والتدريب، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل المعقدة والترتيبات العابرة للحدود. ويشمل ذلك تمكين الموظفين من التقييم النقدي للمبررات التجارية للهيكل وتحديد مؤشرات الخطر المحتملة وتصعيد المخاوف بالشكل المناسب. كما يتم دعم التصعيد الداخلي إلى كبار مسؤولي الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال بتحليلات موثقة بدلًا من الاعتماد على التقديرات غير الرسمية في الحالات الأكثر تعقيدًا

ومن الممارسات المهمة أيضًا دمج وظائف العناية الواجبة والمراقبة والحوكمة. ويشمل ذلك التنسيق الوثيق بين الفرق التشغيلية ووظائف الامتثال لضمان استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها عند بدء العلاقة بشكل فعّال في المراقبة المستمرة، وأن يتم إدخال المخاطر المستجدة ضمن تقييم مخاطر العميل. ويلعب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال دورًا محوريًا في مراجعة العلاقات عالية المخاطر وتقديم مراجعة مستقلة عند الحاجة.

كما تُعد الممارسات القوية المتعلقة بالتوثيق وحفظ مسارات التدقيق من السمات التي تميز الأطر الفعّالة. ولا ينبغي على مزوّدي الخدمات توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها فقط، بل أيضًا الأساس المنطقي للقرارات الجوهرية، مثل قبول هيكل معقد أو تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة أو اعتبار أن خطرًا معينًا قد تمت معالجته بالشكل المناسب. ويضمن ذلك أن تكون القرارات شفافة وقابلة لإعادة التتبع وقادرة على الصمود أمام التدقيق الرقابي.

وأخيرًا، يعتمد مزوّدو الخدمات الأكثر نضجًا نهجًا استباقيًا تجاه المخاطر، من خلال استخدام البيانات الداخلية والأنماط الرقابية والملاحظات الإشرافية لتحسين ضوابطهم بشكل مستمر. وقد يشمل ذلك تحديث مؤشرات المخاطر، أو تعزيز إجراءات العناية الواجبة لفئات معينة من العملاء أو إدماج الدروس المستفادة من الحالات السابقة ضمن تدريب الموظفين والإرشادات الداخلية.

6- أنماط الاستغلال

قد يتعرض مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح من خلال مجموعة من الأساليب التي تستغل طبيعة الخدمات التي يقدمونها. وتهدف هذه الأساليب عادةً إلى إخفاء المستفيد الحقيقي أو إضفاء طابع مشروع على مصدر الأموال أو الأصول، أو تسهيل حركة أو السيطرة على القيمة عبر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

ينشأ تعرض هذا القطاع للمخاطر من دوره المحوري في إنشاء وإدارة وتشغيل الكيانات المؤسسية والترتيبات القانونية، وكذلك من مشاركته في عمليات الهيكلة العابرة للحدود والأنشطة الائتمانية. كما تعكس أنماط الاستغلال الموضحة أدناه أنماطًا تم تحديدها في تقييمات المخاطر الوطنية والقطاعية، والدراسات الدولية والملاحظات الرقابية وتوضح كيفية إساءة استخدام خدمات مزوّدي القطاع عمليًا.

ومن بين أنماط الاستغلال الشائعة إخفاء المستفيد الحقيقي من خلال استخدام هياكل شركات وترتيبات قانونية متعددة الطبقات. ففي مثل هذه الحالات، قد يتم إنشاء كيانات متعددة عبر ولايات قضائية مختلفة مع توزيع الملكية عبر سلاسل من الشركات أو الصناديق الائتمانية أو المؤسسات. وتُصمَّم هذه الهياكل لغرض إبعاد المستفيد الحقيقي عن الأصل أو النشاط الأساسي مما يجعل من

الصعب تحديد الفرد الذي يمارس السيطرة النهائية وفي بعض الحالات، قد يتطور الهيكل بمرور الوقت من خلال عمليات نقل الملكية أو إضافة طبقات جديدة، مما يؤدي إلى مزيد من تقليل مستوى الشفافية.

تتعلق أحد الأساليب المشابهة باستخدام مساهمين أو مديرين أو أمناء بالوكالة لإخفاء السيطرة وإيجاد فصل شكلي بين المالك القانوني والمالك المستفيد. وعلى الرغم من أن ترتيبات الوكالة الاسمية قد تكون لها استخدامات مشروعة، فإنها قد تُستخدم أيضًا لإضفاء مظهر من المشروعية مع إخفاء هوية الشخص الذي يوجّه النشاط فعليًا. وفي مثل هذه الحالات، قد يتصرف الوكيل بناء على تعليمات دون ممارسة حكم مستقل، ليؤدي فعليًا دور وكيل عن المالك المستفيد.

تتعلق أحد الأساليب الأخرى بإساءة استخدام خدمات تأسيس الشركات والهياكل القانونية لتسهيل عمليات الإيداع والتمويه للعائدات غير المشروعة. وقد يتم إنشاء كيانات قانونية ذات نشاط تجاري محدود أو منعدم أو بأغراض عامة واسعة يصعب التحقق منها. ثم تُستخدم هذه الكيانات في الاحتفاظ بالأموال أو تحويلها، أو تنفيذ المعاملات أو إقامة علاقات مع المؤسسات المالية، بما يضفي مظهرًا لنشاط تجاري مشروع. وفي بعض الحالات، قد يتم تأسيس عدة كيانات خلال فترة زمنية قصيرة مع وجود أنماط ملكية أو سيطرة متشابهة لدعم حركة التمويل عبر الحسابات أو الكيانات أو الولايات القضائية المختلفة.

يمثل استخدام الهياكل متعددة الولايات القضائية أسلوبًا آخر ضمن القطاع. وقد تُستخدم ترتيبات معقدة تشمل كيانات مُؤسسة في ولايات قضائية مختلفة لتجزئة الرقابة واستغلال الاختلافات بين الأطر التنظيمية وإخفاء تدفقات الأموال. وقد تفتقر هذه الهياكل إلى مبرر تجاري واضح أو تنطوي على ولايات قضائية لا تتماشى مع الأنشطة التجارية للعميل، مما يزيد من صعوبة التحقق من المعلومات وفهم الغرض العام من هذه الترتيبات.

قد تُساء أيضًا استخدامات الصناديق الائتمانية والمؤسسات والترتيبات القانونية المشابهة لإبعاد الملكية المستفيدة عن الأصول وإدارة الأموال أو توزيعها بطريقة تقلل من مستوى الشفافية. كما أن الترتيبات التي تشمل مستفيدين تقديريين، أو فئات من المستفيدين، أو عدة أطراف مسيطرة، قد تُعقّد عملية تحديد الأشخاص الذين يمتلكون سيطرة فعلية أو مصلحة اقتصادية. وقد تُدمج هذه الخصائص مع عناصر دولية لزيادة مستوى التعقيد بصورة أكبر.

أحد الأساليب الأخرى تتعلق بإساءة استخدام خدمات الإدارة والخدمات الائتمانية التي يقدمها مزودو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية. فعندما يعمل هؤلاء كمديرين أو أمناء أو مفوضين بالتوقيع، فقد يتملكون مناصب تُمكنهم من تسهيل المعاملات أو إدارة الأصول أو التعامل مع المؤسسات المالية نيابة عن العملاء. وفي مثل هذه الحالات، قد يُستخدم إشراك جهة مهنية خاضعة للرقابة لتعزيز المظهر المشروع للهيكل أو النشاط، لا سيما عندما يكون المالك المستفيد الفعلي يخضع للتدقيق في ظروف أخرى.

يمثل إساءة استخدام البنية التحتية للشركات والخدمات الإدارية أسلوبًا آخر يثير القلق. فقد يتم إنشاء كيانات باستخدام عناوين مكاتب مسجلة أو خدمات دعم إداري دون القيام بنشاط تجاري فعلي. وفي مثل هذه الحالات، قد يُستخدم الهيكل لإيجاد وجود شكلي، أو دعم فتح الحسابات، أو تنفيذ معاملات، مع الحد من مستوى الشفافية بشأن العمليات الفعلية والسيطرة الحقيقية.

قد تُستخدم حسابات العملاء أو الترتيبات المماثلة كجزء من أنشطة هيكلة أوسع في بعض الحالات، مما يتيح نقل الأموال بين كيانات أو ولايات قضائية بطريقة تقلل من مستوى الشفافية. وقد تشكل هذه الترتيبات جزءًا من سلسلة أوسع من الأنشطة التي تتضمن إنشاء وتمويل وتشغيل كيانات أو ترتيبات قانونية.

في هذه الأنماط، يتمثل عنصر مشترك في استخدام آليات قانونية وتجارية مشروعة في الأصل بطريقة تُدخل تعقيدًا، وتُقلل من الشفافية، أو تفصل بين الملكية والسيطرة. وغالبًا ما ينطوي إساءة استخدام خدمات مقدمي خدمات الشركات والائتمان على مزيج من هذه الأساليب، يتم تطبيقها عبر فترة زمنية أو من خلال كيانات وولايات قضائية متعددة.

إن فهم هذه الأنماط يمكّن مقدمي خدمات الشركات والائتمان من وضع المخاطر في سياق خدماتهم، وتطبيق حكم مهني مستنير، وضمان بقاء ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح قادرة على الاستجابة لأساليب إساءة الاستخدام

المتطورة. وعند دعم ذلك بإجراءات فعّالة للعناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة مستمرة، وأطر حوكمة، فإن هذا الفهم يعزز دور القطاع في حماية نزاهة البيئة المؤسسية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٧- مؤشرات الخطر لدى الصناديق الائتمانية ومقدمي الخدمات المؤسسية

إن قائمة المؤشرات التحذيرية التالية للأنشطة/المعاملات المشبوهة المحتملة ليست شاملة. ومن المهم الإشارة إلى أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني تلقائيًا أن المعاملة تنطوي على غسل أموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسلح. بل يُعد ذلك إشارة إلى أنه قد يكون من المناسب تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة أو إجراء مزيد من التحقيقات. ويتعين على مسؤول الامتثال المعين لدى مقدم خدمات الشركات تقييم الظروف بعناية لتحديد ما إذا كان النشاط أو المعاملة مشبوهًا بالفعل

نظرًا لطبيعة خدمات مزودي خدمات الشركات والصناديق الائتمانية، قد تظهر مؤشرات الخطر ليس فقط من المعاملات المالية ولكن أيضًا من تصميم الهياكل القانونية وغرضها وتطورها، وكذلك من سلوك العملاء واستخدام الوسطاء. وبناءً عليه، فإن تقييم هذه المؤشرات يتطلب تطبيق الحكم المهني، مع مراعاة ملف العميل، وتعقيد الهيكل والأساس المنطقي له، ومدى اتساق النشاط عبر الوقت.

يجب على مسؤول الامتثال المعين التأكد من مراجعة هذه المؤشرات وتوثيقها وتقييمها بشكل مناسب لتحديد ما إذا كانت الظروف تُثير شبهة تستوجب الإبلاغ إلى الجهات المختصة، وذلك وفقًا للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

8-1 سلوك العميل - فردي

التردد أو الرفض في الإفصاح عن المعلومات

- يرفض تقديم معلومات شخصية أو تجارية أو مالية.
- يقدم معلومات غير كافية أو غير مماثلة أو مشبوهة.
- يتجنب التواصل الشخصي أو يرفض الاجتماعات المباشرة دون مبرر.
- لا يبقى على تواصل مستمر بعد تأسيس الكيان القانوني.
- متردد أو يرفض الإفصاح عن ما يلي:

  - هوية المالك المستفيد
  - الانشطة التجارية وتاريخ الشركة.
  - مصدر الثروة والأموال.
  - طبيعة تعاملاتهم التجارية، مع أطراف ثالثة وخاصة الموجودة في مناطق أجنبية.
  - لماذا يتبعون أسلوبًا معينًا في ممارسة أنشطتهم.
  - سبب اتباعهم أسلوبًا معينًا في ممارسة أنشطتهم.

- ينسحب العميل أو يصبح غير متجاوب أو يُنهي العلاقة بعد طلبات العناية الواجبة المعززة.
- يمارس العميل ضغطًا على موظفي مقدم خدمات الشركات لتسريع إجراءات التأسيس أو إعداد الوثائق، مع البحث على الالتزام إجراءات العناية الواجبة.
- يحاول التأثير على الموظفين لتجاوز إجراءات التصعيد الداخلية أو متطلبات الموافقة الخاصة بالامتثال.

أنشطة تجارية غير واضحة

- لديه مبرر غير واضح لممارسة الأنشطة في ولاية قضائية معينة.
- شخص أجنبي بلا تعاملات مهمة داخل الدولة، ولا يوجد مبرر اقتصادي واضح لطلبه علاقة مع مقدم خدمات الشركات.
- يُبدي اهتمامًا بتأسيس أو الاستحواذ على كيان قانوني أو ترتيب قانوني دون تفسير منطقي أو وصف واضح للغرض.
- عميل يرغب في تأسيس عدة أنشطة تجارية غير متسقة عبر إمارات مختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة دون وجود أسباب اقتصادية واضحة.
- يطلب تعديل أنشطة الشركة أو التراخيص أو الوثائق التأسيسية بشكل متكرر دون وجود مبرر تجاري.

سجل جنائي أو سوابق سلبية

- يخضع للتحقيق أو لديه صلات جنائية معروفة أو يظهر في وسائل إعلام سلبية مرتبطة بالفساد أو بالاحتيال أو الجرائم المالية.
- لديه ارتباط بشخص متطرف أو بشخص أو منظمة إرهابية.
- سبق منعه من تولي منصب إداري أو من ممارسة نشاط مقدم خدمات الشركات.
- مدرج على قوائم العقوبات أو قوائم المراقبة.

استخدام الوسطاء وتجنب الشفافية

- يُصر على استخدام وسطاء مهنيين أو غير رسميين دون سبب مشروع.
- يطلب تعيين مديرين أو مساهمين نيابة عنه لإخفاء الملكية الفعلية.
- يطلب مديرين ذوي خبرة محدودة في النشاط المرخص المطلوب نيابة عنه.
- عميل تربطه صلة قرابة أو علاقة وثيقة بشخص أو كيان أجنبي في الخارج.
- يُظهر قلقًا مفرطًا بشأن متطلبات الامتثال أو إجراءات مكافحة غسل الأموال.
- يبدو مهتمًا بشكل غير معتاد أو يطرح عددًا كبيرًا من الأسئلة التفصيلية حول مسائل الامتثال مثل العناية الواجبة بالعملاء أو متطلبات الإبلاغ عن المعاملات.
- يطلب تغييرات متكررة في المفوضين بالتوقيع أو في صلاحيات التوكيلات.

الأشخاص المعرضون سياسيًا

- هو شخص يشغل منصبا سياسيًا أو لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص ذو منصب سياسي خاصة عندما لا يتماشى هذا الارتباط مع مهامه الرسمية أو مصالحه المعلنة.

معرفة غير معتادة بالمعاملات

- يبدو غير ملم بتفاصيل المعاملة المطلوبة.
- يُظهر اهتمامًا محدودًا بتفاصيل المعاملة أو التكاليف أو الحصول على شروط أفضل.
- يستخدم وسطاء دون مبرر تجاري واضح، خاصة إذا كان ذلك يؤدي إلى إخفاء هوية المالك المستفيد.

8-1-1 سلوك العميل – الكيانات والترتيبات القانونية

غياب الجوهر التجاري

- لا يستطيع إثبات وجود نشاط تجاري فعلي أو تقديم أدلة على العمليات التشغيلية.
- لا يمتلك أي حضور إلكتروني أو ملف تعريفي على شبكات الأعمال المهنية.
- يستخدم عنوانًا مرتبطًا بعدة شركات غير مترابطة، مما يشير إلى كونه عنوان مكتب مراسلة.
- استخدام شركات خاملة تصبح نشطة فجأة دون مصدر واضح او مبرر تجاري للأموال .

هياكل مؤسسية معقدة أو غير ضرورية

- يستخدم هياكل ملكية أو إدارة معقدة بشكل مفرط دون مبرر واضح.
- يشهد تغييرات متكررة في الملكية أو السيطرة.
- يستخدم أسماء صورية أو شركات خاملة أو صناديق ائتمانية خارجية لإخفاء الملكية المستفيدة.
- يطلب استخدام مؤسسات خاصة أجنبية تعمل في ولايات اجنبية تتسم بالسرية.
- يقوم بتغييرات سريعة بعد التأسيس مباشرة في ملكية الشركة أو إدارتها أو هيكلها دون مبرر واضح.
- يطلب تأسيس شركات أو ترتيبات قانونية تبدو مصممة للتحايل على ضوابط التصدير أو أنظمة عقوبات الأمم المتحدة.
- استخدام هياكل شركات متعددة الطبقات تشمل ولايات قضائية خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.
- تغييرات متكررة في الملكية أو المديرين أو الغرض التجاري بعد صدور تصنيفات عقوبات تطال أطرافًا ذات صلة.

تأسيس شركة أجنبية في ولايات قضائية عالية المخاطر

- مسجَّلة في ملاذ ضريبي أو في ولاية قضائية ذات لوائح ضعيفة لمكافحة غسل الأموال
- تقوم بنقل التأسيس أو التسجيل إلى دولة أخرى دون وجود سبب تجاري واضح
- تمارس أعمالها في ولايات قضائية مصنَّفة عالية المخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

ممارسات غير معتادة في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية

- يصعب التواصل مع أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين، أو لا يبدو أنهم منخرطون فعليًا في إدارة الشركة.
- تستخدم نفس الأشخاص كأعضاء مجلس إدارة أو مساهمين عبر عدة شركات.
- لديها عدد كبير بشكل غير معتاد من المفوضين بالتوقيع.

- تشارك في معاملات مع جهات خاضعة للعقوبات أو تقع في ولايات اجنبية عالية المخاطر.
- تطلب تأريخ مستندات التأسيس أو نقل الأسهم أو تعيينات أعضاء مجلس الإدارة بأثر رجعي.
- تطلب تقسيم الملكية بين عدة أفراد أو كيانات بهدف تجنب حدود الفحص والتدقيق.
- تحاول حل الكيانات أو نقل موطنها القانوني أو إعادة تسميتها بسرعة عقب صدور إعلانات العقوبات

2-8- سلوك المعاملات

المعاملات غير المبررة أو غير الاعتيادية

- تُجري معاملات مالية بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع ملفها التعريفي أو تاريخها المالي.
- تستخدم عدة حسابات أو مصادر للإيداعات والمدفوعات دون مبرر واضح.
- تطلب تنفيذ معاملات بدرجة كبيرة من السرية أو باستخدام وسائل مالية مجهولة الهوية.
- تشارك في قروض متكررة أو مرتفعة القيمة بين الشركات دون غرض اقتصادي واضح.
- ترسل أو تستقبل أموالًا إلى/من ولايات اجنبية عالية المخاطر دون مبرر.
- تطلب حسابات أو شركات خارجية في ولايات قضائية تتسم بالسرية دون سبب تجاري واضح.

سلوك غير معتاد في القروض والاستثمارات

- يستخدم النقد كضمان للقروض، خاصة عندما تكون الأموال قادمة من مؤسسات أجنبية.
- يقدم مساهمات رأسمالية كبيرة لا تتناسب مع حجم الشركة أو المعايير المتعارف عليها في القطاع.
- يحصل على تمويل من أطراف خاصة دون وجود مستندات أو توثيق مناسب.
- يطلب استخدام حسابات مجمّعة أو ترتيبات حفظ آمن دون وجود ضرورة لذلك.
- يسعى إلى فتح عدة صناديق ائتمانية أو حسابات للمستفيد نفسه.
- يسعى إلى فتح عدة حسابات ائتمانية، مصرحا بأن مصدر الأموال مختلف لكل حساب.
- يسعى إلى فتح حسابات ائتمانية بمبالغ مرتفعة لا تتناسب مع الملف التعريفي للعميل.
- التأسيس المتكرر لصناديق ائتمانية لنفس لمستفيدين عبر عدة ولايات قضائية.

طرق الدفع ومصادر التمويل

- يستخدم معاملات نقدية كبيرة أو وسائل مالية قابلة للتداول لا تُظهر الدافع الحقيقي.
- يفضل الدفع بوسائل غير اعتيادية (مثل الأصول الافتراضية أو المعادن الثمينة).
- يقسم المعاملات إلى مبالغ أصغر لتجنب متطلبات الإبلاغ.
- يتلقى مدفوعات من أطراف ثالثة غير مرتبطة دون وجود صلة واضحة.
- يستخدم حساب العميل الخاص بمزوّد خدمات الشركات في المعاملات دون إشعار مسبق.
- يفرط في استخدام ترتيبات التوكيل الرسمي دون تقديم تفسير.
- يطلب تمويلًا من أطراف ثالثة دون تفسير منطقي أو مبرر تجاري واضح.

8-3- مؤشرات خطر إضافية

- يغيّر بشكل متكرر مزودي خدمات الشركات دون سبب مبرر.
- يتعامل مع عدة صناديق ائتمانية و مزودي خدمات شركات لنفس نوع الخدمات دون مبرر.
- يطلب خدمات تُخفي هوية المالك المستفيد عن الجهات المختصة.
- يطلب ترتيبات اسمية أو شركات جاهزة أو هياكل خارجية دون غرض واضح.
- يستخدم ترتيبات قانونية تفصل بين الملكية والسيطرة بطريقة غير معتادة.
- يفتقر إلى الشفافية في عملياته ويرفض تقديم معلومات واضحة عن الأنشطة التجارية.
- يستخدم عدة مهنيين أو مستشارين في نفس الولاية الاجنبية لنفس المعاملة.
- يُبدي اهتمامًا غير معتاد بمساعدة أو تسهيل ترتيبات أعمال طرف آخر.
- يقدم مستندات مزورة أو سجلات غير حقيقية.
- يحاول تنفيذ معاملات احتيالية مثل إصدار فواتير متعددة أو التلاعب بالأسعار بالزيادة أو النقصان.
- يكون العملاء أو الملاك المستفيدون مرتبطين بقطاعات تتعلق بسلع ذات استخدام مزدوج أو تقنيات حساسة أو أنشطة تجارية خاضعة للعقوبات.

8- دراسات حالة

تُعد دراسات الحالة التالية نماذج توضيحية وتعليمية، تهدف لدعم وكلاء ووسطاء العقارات في فهم الطرق التي قد تنشأ بها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسلح في سياق المعاملات العقارية. وقد صُممت هذه السيناريوهات بدرجات متفاوتة من التعقيد لتعكس الممارسات الشائعة والمستجدة داخل قطاع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه الحالات قائمة حصرية لسيناريوهات المخاطر، كما أن وجود مؤشر واحد أو أكثر لا يعني بالضرورة قيام نشاط مشبوه بصورة تلقائية. ويُتوقع من وكلاء ووسطاء العقارات تطبيق نهج قائم على المخاطر، وممارسة التقدير المهني، وتقييم كل حالة استنادًا إلى الوقائع والظروف الخاصة بها، وذلك بما يتوافق مع التزاماتهم بموجب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دراسة حالة 1: هيكل شركات متعدد الطبقات مع تغييرات متكررة في الملكية

ملخص

تم التعاقد مع مزود خدمات الشركات الكائنة بالإمارات لإنشاء شركة قابضة داخل إحدى المناطق الحرة نيابةً عن عميل أجنبي يدّعي أنه يهدف إلى توحيد الاستثمارات الإقليمية. يتكون هيكل الملكية الأولي من كيانين خارجيين مسجلين في ولايات قضائية معروفة بالسرية المؤسسية. يقدّم العميل مستندات التأسيس القياسية، ويتم استكمال إجراءات الانضمام دون وجود مخاوف فورية.

خلال الأشهر التسعة التالية يتولى مزود خدمات الشركات تنفيذ سلسلة من التغييرات التدريجية في هيكل الملكية. تشمل هذه التغييرات إدخال مساهمين جدد من الأقلية عبر كيانات خارجية إضافية، ونقل جزئي للأسهم بين المساهمين الحاليين، وتعيين مديرين اسميين في ولايات قضائية مختلفة. يتم تقديم كل تعديل باعتباره جزءًا من استراتيجية إعادة هيكلة رأس المال المرتبطة بجذب مستثمرين دوليين.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

تخفيف وتجزئة تدريجية للملكية، واستخدام عدة كيانات خارجية دون وجود غرض اقتصادي واضح، وإعادة هيكلة متكررة بعد فترة قصيرة من التأسيس دون مبرر أو تفسير واضح.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزود خدمات الشركات إعادة تقييم ملف المخاطر، والتحقق من المالك المستفيد في كل مرحلة ومع كل تغيير في الهيكل، وتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون السيطرة النهائية كما ينبغي أن يركّز العناية الواجبة المعززة على مبررات إعادة الهيكلة ومصدر الأموال الخاصة بضخ رأس المال. كما يتطلب الأمر التصعيد إلى مسؤول الامتثال لاتخاذ إجراءات إضافية، مع إمكانية الإبلاغ إلى وحدة المعلومات المالية في حال تعذّر التحقق من الشفافية.

دراسة حالة 2: تعيين مدير اسمي مع عدم وجود مشاركة فعلية للعمليات التشغيلية

ملخص

يقدّم مزوّد خدمات الشركات خدمات مدير اسمي وأمين سر شركة للكيان في البر الرئيسي بدولة الإمارات، مملوك لمساهم أجنبي من الشركات. يوضح العميل أن الهيكل يهدف إلى تسهيل خدمات استشارية إقليمية. ويكون المدير الاسمي المعين من قبل مزوّد الخدمات هو المسؤول الرسمي عن الإشراف، لكنه لا يشارك في العمليات اليومية أو الإدارة التشغيلية الفعلية.

وتبدأ الشركة في الدخول في اتفاقيات استشارية عالية القيمة مع أطراف مقابلة في عدة ولايات قضائية خلال فترة قصيرة ، بما في ذلك ولايات قضائية ذات مخاطر مرتفعة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتلقى المدير الاسمي ملخصات دورية يقدمها العميل، لكنه لا يمتلك وصولًا مباشرًا إلى العقود الأساسية أو الأطراف المقابلة.

تزداد درجة التعقيد عندما يُطلب من مزود خدمات الشركات معالجة قرارات مجلس إدارة تُجيز مدفوعات كبيرة وتعديلات في المفوضين بالتوقيع. مبررا هذه التغييرات باعتبارها متطلبات تشغيلية، إلا أن مزود الخدمات يلاحظ أن السيطرة على القرارات المالية تبدو في الواقع بيد أفراد لا يظهرون رسميًا ضمن الهيكل المؤسسي للشركة.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

مدير اسمي يفتقر إلى الإشراف الفعال، والاعتماد على أطراف ثالثة في التعاملات دون شفافية مما ينتج عنه انفصال بين الحوكمة

الرسمية والسيطرة الفعلية

التوقعات الرقابية:

يجب على مزود خدمات الشركات التأكد من أن ترتيبات التعيين الاسمي لا تُضعف الحوكمة الفعالة. وينبغي عليه الحصول على رؤية كاملة للمعاملات والتحقق من مشروعية الأطراف المقابلة وتقييم ما إذا كان الهيكل يُستخدم لإبعاد المالكين المستفيدين عن الأنشطة المالية. كما يتطلب الأمر تعزيز الرقابة والتصعيد في الحالات التي تكون فيها هياكل السيطرة غير واضحة.

دراسة حالة 3: هياكل عبر الحدود مع تدفقات استثمارية دائرية

ملخص

تم تكليف مزوّد خدمات الشركات في الإمارات بتأسيس هيكل مجموعة يشمل شركة قابضة في الإمارات مع شركات تابعة في عدة ولايات قضائية. ويوضح العميل أن الهدف من هذا الهيكل هو دعم التوسع الدولي وتسهيل الاستثمارات عبر الحدود.

وتبدأ المجموعة في تنفيذ سلسلة من المعاملات بين الشركات التابعة بعد التأسيس ، بما في ذلك القروض، وضخ رؤوس الأموال، واتفاقيات الخدمات. تحوّل الأموال بين الكيانات في ولايات اجنبية مختلفة، وغالبًا ما تعود إلى الإمارات عبر مسارات بديلة. تُوثق هذه المعاملات من خلال اتفاقيات داخلية، إلا أن المبرر الاقتصادي لها يظل غير واضح.

يلاحظ مزوّد خدمات الشركات أن نفس مجموعة الأموال تبدو وكأنها تدور داخل الهيكل، مما يخلق انطباعًا بنشاط استثماري مشروع بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هيكل الملكية عدة طبقات من الكيانات مع ارتباط الملكية المستفيدة في النهاية بمجموعة صغيرة من الأفراد الذين لا تتضح أدوارهم بشكل واضح.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

تدفقات مالية دائرية وترتيبات معقدة بين الشركات التابعة دون أي مضمون اقتصادي حقيقي وهياكل ملكية متعددة الطبقات بغرض إخفاء السيطرة.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزوّد خدمات الشركات تقييم الغرض الاقتصادي للمعاملات بشكل دقيق والتحقق من مشروعية الاتفاقيات بين الشركات التابعة وتحديد المستفيدين النهائيين من الهيكل كما يتطلب الأمر تعزيز الرقابة والتصعيد في الحالات التي تفتقر فيها المعاملات إلى مبرر تجاري واضح.

دراسة حالة 4: سوء استخدام عنوان الشركة المسجل والخدمات الإدارية

ملخص

يقدّم مزوّد خدمات الشركات خدمات العنوان المسجل والدعم الإداري لمجموعة من الكيانات الإماراتية المملوكة لعملاء أجانب. وعلى الرغم من تقديم هذه الكيانات على أنها شركات مستقلة إلا انه يُلاحظ مزوّد الخدمات وجود تشابه في ملفاتها التشغيلية بما في ذلك تفاصيل الاتصال المشتركة وتداخل ممثلي الإدارة، وتكرار الأطراف المقابلة.

وبمرور الوقت، تبدأ هذه الكيانات في الانخراط في معاملات عبر الحدود تشمل تحويل الأموال مقابل خدمات استشارية وترخيص وتوريدات. يتم تحويل المدفوعات عبر الكيانات الإماراتية قبل إرسالها إلى الحسابات الخارجية ولا يشارك مزوّد خدمات الشركات بشكل مباشر في هذه المعاملات لكنه يقوم بتسهيل العمليات الإدارية بما في ذلك معالجة المستندات والتواصل مع الجهات الرقابية.

تكشف المراجعة الإضافية أن بعض هذه الكيانات لها وجود مادي أو نشاط تشغيلي محدود جدًا في الإمارات، على الرغم من مرور تدفقات مالية كبيرة عبر حساباتها. ويبرر العميل ذلك بأنه نموذج إدارة مركزي، رغم أنه لم يُقدم أي إطار تشغيلي واضح.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

عدة كيانات تشترك في خصائص متشابهة، ذات مضمون اقتصادي محدود، وتستخدم الخدمات الإدارية لتسهيل التدفقات المالية.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزوّد خدمات الشركات تقييم ما إذا كانت هذه الكيانات مستقلة فعليًا أم جزءًا من شبكة أوسع. كما ينبغي تطبيق تقييم المخاطر على مستوى المجموعة، والتحقق من الأنشطة التجارية، وضمان ألا تُستخدم خدماته لتسهيل الترتيبات المالية المعقدة أو إخفاء الأموال.

دراسة حالة 5: سوء استخدام العنوان المسجل والخدمات الإدارية

ملخص

حافظ مزوّد خدمات الشركات على علاقة طويلة الأمد مع عميل مؤسسي مقيم في الإمارات يعمل في مجال التجارة العامة في البداية، يقدم العميل ملف مخاطر منخفض مع هيكل ملكية واضح وأنماط معاملات مستقرة وبسيطة.

ومع مرور الوقت، يقوم العميل بتوسيع عملياته إلى ولايات قضائية جديدة ويضيف مساهمين إضافيين عبر كيانات خارجية يتولى مزوّد خدمات الشركات معالجة هذه التغييرات كجزء من الصيانة الروتينية للشركة. ومع ذلك يبدأ طبيعة المعاملات في التحول حيث تزداد قيم المعاملات المالية وتظهر أطراف مقابلة جديدة وتصبح ترتيبات الدفع والهياكل أكثر تعقيدًا دون وجود مبرر واضح.

يوضح العميل أن هذه الترتيبات ضرورية لتحسين الكفاءة الضريبية وإدارة الشراكات الدولية وعلى الرغم من أن كل معاملة على حدة تبدو معقولة إلا أن النمط العام يصبح أكثر تعقيدًا وأقل شفافية.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

زيادة تدريجية التعقيد وإدخال ملكية خارجية،وتغير أنماط المعاملات والاعتماد على كيانات وسيطة.

التوقعات الرقابية:

- لا ينبغي على مزوّد خدمات الشركات الاعتماد فقط على تقييمات المخاطر الأولية ولكن يجب إعادة تقييم ملف العميل مع تطور الظروف كما يتطلب الأمر تعزيز الرقابة وتحديث إجراءات العناية الواجبة والتصعيد إلى الجهات المعنية عند زيادة المخاطر التراكمية.

دراسة حالة 6: تمويه تدريجي عبر إعادة هيكلة الشركات

ملخص

يقوم مزوّد خدمات الشركات بمساعدة عميل طويل الأمد في إدارة شركة قابضة في الإمارات كانت قد أُنشئت في الاساس لتقديم خدمات استشارية إقليمية. ومع مرور الوقت، يقدّم العميل عدة طلبات لتعديل هيكل الشركة بما في ذلك إدخال مساهمين أجانب، وإعادة تخصيص نسب الملكية، وإنشاء شركة تابعة في إحدى المناطق الحرة.

يتم دعم كل تغيير بالمستندات ويُفسر على أنه جزء من توسيع الأعمال ومع ذلك، يلاحظ مزوّد خدمات الشركات أن النشاط التجاري للشركة يظل محدودًا دون زيادة واضحة في العمليات تتماشى مع التغييرات الهيكلية بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الملكية لتخفيف تدريجي عبر عدة كيانات مسجلة في ولايات قضائية مختلفة، دون أن يحتفظ أي فرد بمصلحة مسيطرة واضحة.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

إعادة الهيكلة المتكررة وغياب المبرر التجاري الواضح والتخفيف التدريجي للملكية تخلق غموضًا حول السيطرة والملكية المستفيدة على الرغم من أن كل تغيير على حدة يبدو مبررًا.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزوّد خدمات الشركات تقييم التأثير التراكمي للتغييرات الهيكلية بدلاً من النظر إلى كل طلب بشكل منفرد إلى جانب تطبيق إجراءات عناية واجبة معززة لفهم هيكل السيطرة النهائي والغرض الاقتصادي من التغييرات. كما يجب على مسؤول الامتثال النظر فيما إذا كان الهيكل المتطور يضر بالشفافية وما إذا كان يتعين التصعيد أو تقديم تقرير للجهات المختصة.

دراسة حالة 7: استخدام الوسطاء المحترفين لإبعاد السيطرة

ملخص

يستعين العميل الاجنبي بمزوّد خدمات الشركات لتأسيس كيان إماراتي لأغراض استثمارية ويعين مستشارًا قانونيًا كنقطة اتصال رئيسية ويطلب أن تتم جميع الاتصالات والمستندات والتعليمات عن طريق هذا المستشار ويقدّم المستشار المستندات كاملة ويظهر دراية جيدة بالمتطلبات التنظيمية.

ومع مرور الوقت، يلاحظ مزوّد خدمات الشركات أن المستشار القانوني يتصرف أيضًا نيابة عن عدة كيانات ذات هياكل مشابهة جميعها مرتبطة بعملاء مختلفين لكنها تتبع نمط تأسيس شبه متطابق. ويظل التفاعل المباشر مع العملاء النهائيين محدودًا ويتم تأجيل أي محاولات للتواصل معهم بشكل مستمر.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

الاعتماد الكبير على الوسطاء، وقلة التفاعل المباشر مع المالك المستفيد والاستخدام المتكرر لهياكل مشابهة عبر عملاء غير مرتبطين قد يشير إلى محاولة الغموض عبر الكيانات المختلفة.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزوّد خدمات الشركات التأكد من أن الاعتماد على الوسطاء لا يحل محل الفهم المباشر للعميل. كما يلزم المالك المستفيد من التحقق المنفرد والغرض من التعامل كما يجب على مزوّد الخدمات إعادة تقييم ما إذا كان قادرًا على الإلتزام بمسؤولياته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كافي في حال صعوبة الوصول إلى العميل

دراسة حالة 8: نشاط تجاري غير متطابق مقارنة بالغرض المعلن

ملخص

تتأسس شركة في الإمارات بغرض مزاولة أنشطة التجارة العامة وفقًا للغرض المعلن. يقدم العميل خطة عمل شاملة ويحصل على الترخيص اللازم. ومع ذلك، وخلال المراجعات الدورية، يلاحظ مزوّد خدمات الشركات أن الشركة لم تقم بأي نشاط تجاري يمكن التعرف عليه، ولم تقم أيضًا بإنشاء بنية تشغيلية مثل مساحة مكتبية أو موظفين أو علاقات مع الموردين.

على الرغم من ذلك، يطلب العميل استمرار صيانة الشركة ويُعدل أنشطتها المصرح بها بشكل دوري لتشمل قطاعات إضافية لا تتعلق بالغرض الأصلي.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

عدم التوافق بين الغرض التجاري المعلن والنشاط الفعلي إلى جانب التغييرات المتكررة في الأنشطة المرخصة دون وجود نمو تجاري واضح.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزوّد خدمات الشركات إعادة تقييم مشروعية الغرض التجاري والحصول على معلومات محدثة حول العمليات

المقصودة كما يجب مراجعة تصنيف المخاطر والنظر في إمكانية التصعيد في حال خمول الكيان دون تفسير واضح

دراسة حالة 9: الاستخدام المتكرر لترتيبات المديرين أو الممثلين الاسميين عبر كيانات غير مرتبطة

ملخص

يقدّم مزوّد خدمات الشركات خدمات المديرين الاسميين لعدة شركات أُنشئت خلال فترة قصيرة. وعلى الرغم من أن كل علاقة يتم دعمها بإجراءات انضمام عميل منفصلة الا أن يلاحظ مزوّد الخدمات أن عدة شركات تشترك في أنماط ملكية متشابهة وولايات قضائية مماثلة ونوعيات طلبات خدمات متقاربة.

تكشف المراجعة الإضافية أن نفس الأفراد مرتبطون بشكل غير مباشر بعدة كيانات على الرغم من أن مشاركتهم لا تظهر بشكل مباشر في المستندات الرسمية.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

الاستخدام المتكرر لهياكل المديرين أو الممثلين الاسميين عبر عدة كيانات مرتبطة بشكل غير مباشر قد يشير إلى تنظيم منسق لإخفاء السيطرة.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزوّد خدمات الشركات إجراء تحليل مشترك بين العملاء لتحديد الروابط المحتملة. كما ينبغي تطبيق رقابة مشددة وإجراءات عناية واجبة معززة لفهم ما إذا كان نفس المالك المستفيد يدير عدة هياكل وفهم الأسباب وراء هذه العمليات واتخاذ القرار بشأن ضرورة التصعيد أو إبلاغ الجهات المختصة.

دراسة حالة 10 : التغييرات المتكررة في المفوضين بالتوقيع

ملخص

تخضع شركة إماراتية تُدار بواسطة مزوّد خدمات الشركات لتغييرات متكررة في المفوضين بالتوقيع خلال فترة زمنية قصيرة. ويتم دعم كل تغيير بواسطة قرارات مجلس الإدارة ويبدو ملتزمًا بالإجراءات الرسمية.

ومع ذلك، فإن الأفراد المعينين غالبًا ما يكون لديهم صلة محدودة بالنشاط التجاري المعلن للشركة ويتم استبدالهم بعد فترة قصيرة من تعيينهم.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

التناوب المتكرر لأدوار السيطرة دون مبرر قد يشير إلى محاولات لإبعاد المسؤولية أو إخفاء السيطرة.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزوّد خدمات الشركات تقييم المبرر وراء التغييرات المتكررة والتحقق من دور وخلفية كل مفوض بالتوقيع. وعند استمرار هذه الأنماط يلزم اتخاذ إجراءات التصعيد وتعزيز الرقابة.

دراسة حالة 11 : استخدام المؤسسات الخيرية دون غرض واضح

ملخص

يطلب العميل تأسيس مؤسسة في إحدى الولايات القضائية في الإمارات مشيرًا إلى أن الهدف الأساسي هو الحفاظ على الثروة وتتم هيكلة المؤسسة بعدة مستويات إدارية بما في ذلك مجلس إدارة ومستفيدين موجودين في ولايات قضائية مختلفة.

ولا يستطيع مزوّد خدمات الشركات تحديد أصول واضحة أو أنشطة فعلية أو غرض محدد لهذا الهيكل.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

الترتيب القانوني المعقد دون غرض اقتصادي أو خيري محدد يزيد من خطر استخدامه لأغراض غير قانونية.

التوقعات الرقابية:

يجب على مزوّد خدمات الشركات الحصول على مستندات تفصيلية توضح غرض المؤسسة والمستفيدين وهيكل الإدارة. كما ينبغي لمزوّد الخدمات إعادة النظر في تقديم الخدمات في حال لم يتم التوصل إلى وضوح كافي.

دراسة حالة ١٢ :إشراك كيانات من ولايات قضائية عالية المخاطر بعد التأسيس

ملخص

تُدخل شركة إماراتية أُسست في البداية بمساهمين محليين لاحقا، مساهمًا اعتباريًا أجنبيًا من ولاية قضائية معروفة بمحدودية الشفافية. بالتبرير ان هذا التغيير يُعتبر جزءًا من "استثمار استراتيجي". ولم يلحق بإدخال المساهم الجديد أي نشاط تجاري إضافي كما أنه لم يتم تقديم أي مبرر اقتصادي آخر.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

قد يشير إشراك كيانات من ولايات قضائية عالية المخاطر دون مبرر تشغيلي إلى محاولات لإخفاء الملكية أو إدخال سيطرة خارجية.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات إجراء تدقيق مُعزز على المساهم الجديد وإعادة تقييم ملف المخاطر العام للكيان.

دراسة حالة ١٣ :هياكل متوازية ذات أنماط ملكية متشابهة

ملخص

يلاحظ مزود خدمات الشركات أن عدة شركات أُنشئت تحت أسماء عملاء مختلفين تشترك في خصائص هيكلية متشابهة بما في ذلك ترتيبات اسمية متطابقة وعناوين متداخلة وهياكل حوكمة متشابهة.

ورغم أن كل شركة تُقدَّم نفسها على أنها مستقلة فإن التشابه في الهياكل يشير إلى احتمال وجود تنسيق في عملية التأسيس.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

استخدام هياكل نمطية موحدة من خلال عملاء لا يوجد صلة بينهم قد يشير إلى استخدام قوالب مصممة لإخفاء الملكية.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تقييم ما إذا كانت هذه الهياكل مستقلة فعليًا وتحديد أي سيطرة مشتركة كامنة.

دراسة حالة ١٤ :التأخر في الإفصاح عن تغييرات الملكية المستفيدة

ملخص

يؤخر العميل إخطار مزود خدمات الشركات بالتغييرات في الملكية المستفيدة إلى ما بعد انقضاء المهل التنظيمية. مبررا ذلك بتأخيرات داخلية في إعداد المستندات.ثم تكشف المراجعة اللاحقة أن تغييرات الملكية حدثت في وقت سابق بشكل ملحوظ دون وجود مبرر واضح لتأخير الإفصاح عن هذه التغييرات في هيكل الملكية داخل الكيان.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

يُضعف تأخير الإفصاح من مستوى الشفافية وقد يشير إلى محاولة متعمدة لإخفاء المعلومات.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تطبيق متطلبات الإفصاح في الوقت المناسب وإعادة تقييم ملف مخاطر العميل كما ينبغي أن تؤدي حالات التأخير المتكررة إلى التصعيد.

دراسة حالة ١٥ :استخدام شركة جاهزة لإضفاء مظهر من المصداقية

ملخص

يستحوذ عميل على شركة مُسجلة مسبقًا في دولة الإمارات من خلال مزود خدمات الشركات مع طلب محدد لكيان ذو تاريخ تأسيس أقدم. ويُذكر أن الغرض من ذلك هو دعم الدخول السريع إلى السوق وتعزيز المصداقية لدى الأطراف المقابلة. وبعد الاستحواذ يقوم العميل بتعديل اسم الشركة وأنشطتها وهيكل إدارتها ويطلب مستندات شركة داعمة لاستخدامها خارجيًا. وتظل الشركة غير نشطة تشغيليًا دون وجود نشاط تجاري واضح أو بنية تشغيلية قائمة. ومع ذلك، وفي التعاملات مع أطراف ثالثة، يتم تقديم الكيان باعتباره شركة قائمة ذات سجل أعمال اعتمادًا على اقدمية تاريخ تأسيسها.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

يالاعتماد على عمر الشركة لإضفاء انطباع بالخبرة دون وجود سجل تشغيلي فعلي مماثل قد يشير إلى محاولة لتضليل مستوى مصداقية الكيان.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات التأكد من أن المستندات والبيانات الخاصة بالشركة دقيقة وغير مضللة. كما ينبغي فهم الاستخدام المقصود للكيان بوضوح ويجب على مسؤول الامتثال تقييم ما إذا كان الهيكل قد يُستخدم لإضفاء انطباع زائف.

دراسة حالة ١٦: هيكل متعدد الولايات القضائية وغموض في اتخاذ القرار

ملخص

يدير مزود خدمات الشركات شركة بدولة الإمارات ضمن هيكل أوسع يمتد عبر عدة ولايات قضائية. ويشارك في هذا الهيكل مزودو خدمات وممثلون مختلفون في ولايات قضائية متعددة حيث يتولى كل منهم إدارة كيانات محددة ضمن الهيكل . إلي جاتب تعليمات تتعلق بالكيان في دولة الإمارات من عدة أفراد في ولايات قضائية مختلفة دون تحديد واضح لنقطة سلطة واحدة ويتم إعداد قرارات مجلس الإدارة بناءً على هذه التعليمات رغم أن مصدر القرارات الأساسية لا يكون دائمًا واضحًا ويوضح العميل أن القرارات تُتخذ بشكل جماعي على مستوى المجموعة، إلا أنه لا يتم تقديم إطار حوكمة رسمي.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

تعدد مصادر التعليمات وغياب وضوح سلطة اتخاذ القرار قد يشيران إلى محاولات لإخفاء السيطرة وتقليل وضوح المسؤولية

والمساءلة.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تحديد الأفراد الذين يمارسون السيطرة النهائية وضمان توثيق ترتيبات الحوكمة بشكل واضح. وفي حال استمرار غموض السيطرة ينبغي إعادة تقييم ملف المخاطر والنظر في التصعيد.

دراسة حالة ١٧:التغييرات المتكررة في الأنشطة التجارية دون هدف واضح

ملخص

تُنشأ شركة في دولة الإمارات برخصة استشارية من خلال مزود خدمات الشركات. ومع مرور الوقت يطلب العميل إجراء تعديلات متعددة على أنشطة الشركة بحيث تتوسع لتشمل مجالات غير مرتبطة مثل التجارة والاحتفاظ بالاستثمارات. ويتم تبرير كل تغيير باعتباره جزءًا من التكيف مع فرص السوق. ورغم هذه التغييرات لا تُظهر الشركة أي تطور تشغيلي واضح ويبدو أن ملفها التجاري يتغير بحسب السياق الذي تُعرض فيه. كما يتم تقديم أطراف مقابلة مختلفة لكل نشاط، دون وجود تركيز تجاري ثابت أو متسق.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

قد تشير التغييرات المتكررة في الأنشطة التجارية دون استراتيجية واضحة أو مضمون تشغيلي فعلي إلى استخدام انتهازي للكيان بدلاً من نشاط تجاري حقيقي.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تقييم ما إذا كان نموذج الأعمال موثوقًا ومتسقًا مع ملف العميل. وقد يكون من الضروري تطبيق تدقيق مُعزز عندما يظل الغرض من الكيان غير واضح كما ينبغي النظر في التصعيد في حال استمرار وجود تناقضات.

دراسة حالة ١٨: استخدام عنوان المكتب المسجل دون وجود فعلي حقيقي

ملخص

يتعاقد عميل مع مزود خدمات الشركات لتأسيس شركة في دولة الإمارات ويطلب منه الحصول فقط على خدمات المكتب المسجل والدعم الإداري. ويُذكر أن الغرض من ذلك هو تسهيل التوسع التجاري الإقليمي. ومع مرور الوقت، يلاحظ مزود خدمات الشركات أن الشركة لا تنشئ أي وجود فعلي يتجاوز عنوان المكتب المسجل ولا تُظهر نشاطًا تشغيليًا واضحًا. كما أن المراسلات الواردة إلى المكتب المسجل تكون محدودة وفي الغالب ذات طابع إداري. ويقوم العميل بشكل دوري بطلب خطابات ومستندات رسمية تؤكد وجود الشركة في دولة الإمارات لاستخدامها لدى أطراف ثالثة خارج الدولة.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

قد يشير استخدام عنوان مكتب مسجل دون وجود فعلي إلى جانب طلبات الحصول على تأكيدات رسمية بالوجود إلى محاولة لإيجاد انطباع بوجود فعلي دون نشاط حقيقي.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تقييم ما إذا كان وجود الشركة في دولة الإمارات يتماشى مع الغرض المعلن عنها ام لا كما ينبغي إعادة تقييم ملف المخاطر والتأكد من عدم استخدام خدماته لإيجاد انطباع مضلل عندما يظهر أن الكيان موجود بشكل أساسي لأغراض شكلية.

دراسة حالة ١٩ :سعي العميل إلى تقليل مستوى الشفافية في السجلات المؤسسية

ملخص

يُعرب العميل عن رغبته في تقليل كمية المعلومات الشخصية ومعلومات الملكية الظاهرة في السجلات المؤسسية خلال تأسيس كيان في دولة الإمارات. ويطلب العميل خيارات هيكلة بديلة بما في ذلك استخدام ملكية متعددة الطبقات وملكية غير مباشرة، بهدف تبسيط الإفصاحات . كما يلاحظ مزود خدمات الشركات أن العميل يكرر الاستفسار عن متطلبات التوثيق ويسعى إلى تقليل وضوح تفاصيل الملكية في مختلف الإقرارات والسجلات بالرغم من أن الهيكل لا يزال ضمن الإطار القانوني.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

قد يشير السعي المستمر إلي تقليل مستوى الشفافية حتى في الحالات التي لا يكون فيها ذلك ضروريًا لأغراض هيكلة مشروعة إلى وجود نية لإخفاء الملكية.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات ضمان الامتثال الكامل لمتطلبات تحديد المالك المستفيد والاحتفاظ بالسجلات. كما ينبغي فهم وتوثيق الأساس المنطقي للهيكل المقترح بوضوح وتطبيق تدقيق مُعزَّز عند وجود مؤشرات على تقليل الشفافية بشكل متعمد.

دراسة حالة ٢٠: استخدام عدة مزودي خدمات شركات لتجزئة تقديم الخدمات

ملخص

يقوم عميل بتأسيس عدة كيانات في دولة الإمارات مع توزيع الخدمات على عدة مزودي خدمات شركات مختلفين. حيث يتولى مزود خدمات واحد عملية التأسيس ويتولى آخر خدمات المكتب المسج بينما يتولى مزود ثالث ترتيبات الأسماء المستعارة. يحصل كل مزود خدمة على قدر محدود من الرؤية الشاملة للهيكل ويتولى العميل إدارة التنسيق فيما بينهم. وعند الطلب يقدم العميل معلومات جزئية فقط موضحًا أن مزودي خدمات آخرين مسؤولون عن بقية عناصر الهيكل.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

تجزئة الخدمات على عدة مزودين إلى جانب محدودية تبادل المعلومات قد يشير إلى محاولة لمنع أي مزود خدمات من امتلاك رؤية شاملة منفردا للهيكل.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات الحصول على معلومات كافية لفهم الهيكل الكامل وغرضه بغض النظر عن مشاركة مزودين آخرين. وفي حال استمرار تقييد مستوى الرؤية ينبغي تقييم ما إذا كان بإمكانه الامتثال بشكل كافي بالتزاماته في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنظر في التصعيد عند الضرورة.

دراسة حالة ٢١: الاعتماد غير المعتاد على التوكيلات في السيطرة المؤسسية

ملخص

تُنشأ شركة في دولة الإمارات من خلال مزود خدمات الشركات مع إسناد الملكية والإدارة رسميًا إلى أفراد محددين يمكن التعرف عليهم. ومع ذلك، تُمارس السيطرة التشغيلية من خلال سلسلة من التوكيلات الممنوحة لأطراف ثالثة لا تنعكس رسميًا ضمن هيكل الملكية.يلاحظ مزود خدمات الشركات أن التعليمات الرئيسية تصدر بشكل متكرر من هؤلاء الممثلين المفوضين بينما يظل المساهمون والمديرون المسجلون في حالة من عدم التفاعا إلى حد كبير. ويُوضح العميل أن هذا الترتيب يهدف إلى التسهيل الإداري.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

قد يشير الاعتماد الواسع على التوكيلات لممارسة السيطرة خاصةً عندما يحل محل الإدارة الرسمية كمحاولة لإخفاء السيطرة الفعلية.

التوقعات الرقابية:

- يجب على مزود خدمات الشركات تحديد الأفراد الذين يمارسون السيطرة الفعلية على الكيان وضمان انعكاس ذلك في تقييمات مخاطر العميل. كما ينبغي فهم استخدام التوكيلات وتوثيقه وتقييم مدى توافقه مع الهيكل والغرض العام للشركة.

تُظهر دراسات الحالة أن المخاطر في قطاع مزودي خدمات الشركات لا تنشأ غالبًا من معاملة أو هيكل واحد بل من التأثير التراكمي لعدة مؤشرات وتناقضات وتغيرات في سلوك العملاء. ويتطلب الحد الفعّال من هذه المخاطر تطبيق نهج شامل قائم على المخاطر من مزودي خدمات الشركات، يجمع بين العناية الواجبة الصارمة تجاه العملاء والمراقبة المستمرة والتصعيد في الوقت المناسب للجهات المختصة. كما يلعب مزودو خدمات الشركات دورًا محوريًا في حماية نزاهة المنظومة المالية والمؤسسية في دولة الإمارات ودعم الأهداف الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من خلال تحديد هذه السيناريوهات المعقدة وفهمها .

9- الخلاصة واعتبارات المخاطر على مستوى القطاع

لا يزال قطاع مزودي خدمات الشركات الائتمانية في دولة الإمارات يُمثل مستوى مخاطر متوسطة إلى مرتفعة كامنة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وذلك نظرًا لطبيعة الخدمات المقدمة بما في ذلك تأسيس الشركات والهياكل القانونية وترتيبات الأسماء المستعارة وإدارة الأشخاص والكيانات القانونية.

ورغم أن هذه الخدمات مشروعة وأساسية لصالح بيئة الأعمال إلا أنها قد تُساء استخدامها لإخفاء المالك المستفيد وإنشاء سلاسل ملكية معقدة وتسهيل عمليات التمويه ونقل الأصول غير المشروعة.

ويزداد تعرض القطاع للمخاطر نتيجة تفاعله مع العملاء غير المقيمين والهياكل العابرة للحدود والترتيبات متعددة الولايات القضائية والتي قد تُضعف مستوى الشفافية وتزيد من الاعتماد على المعلومات المقدمة من أطراف ثالثة. وتُحدَّد هذه الخصائص بشكل متسق في التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي تقييمات المخاطر القطاعية ذات الصلة التي تجريها الجهات الرقابية بما في ذلك وزارة الاقتصاد والسياحة.

بينما طبقت دولة الإمارات إطارًا شاملًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بما في ذلك متطلبات مُعززة للملكية المستفيدة والرقابة التنظيمية والمشاركة الإشرافية بينما لا تزال المخاطر المتبقية قائمة ضمن قطاع مزودي خدمات الشركات الائتمانية. وترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي باحتمالية إساءة استخدام الهياكل القانونية وتقديم خدمات الأسماء المستعارة والخدمات الائتمانية والتحديات المرتبطة بالتحقق من ترتيبات الملكية المعقدة عبر الولايات القضائية المختلفة.

بينما يتطلب التعامل مع هذه المخاطر المتبقية من مزودي خدمات الشركات تجاوز النهج الإجرائي البحت في الامتثال واعتماد نهج قائم على المخاطر. ويشمل ذلك التقييم النقدي لغرض الهياكل والأساس الاقتصادي لها والحفاظ على فهم واضح للسيطرة والملكية وضمان عدم استخدام الخدمات المقدمة لإيجاد غموض أو تقديم معلومات مضللة.

وكما هم متوقع من مزودي خدمات الشركات من منظور إشرافي إظهار تطبيق متسق واستباقي لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. ويشمل ذلك على سبيل المثال:

- الحفاظ على فهم واضح ودقيق للملكية المستفيدة والسيطرة عبر جميع الكيانات والترتيبات المُدارة.
- تطبيق تدقيق مُعزَّز على الهياكل المعقدة أو متعددة الولايات القضائية لا سيما في الحالات التي يقل فيها مستوى الشفافية.
- التأكد من أن خدمات الأسماء المستعارة والخدمات الائتمانية والإدارية مدعومة بغرض واضح ومشروع.
- ترسيخ آليات تصعيد داخلية فعّالة وضمان الإبلاغ في الوقت المناسب عن حالات الاشتباه وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- التحديث المستمر لتقييمات المخاطر وأطر الامتثال بما يعكس أنماط وأساليب المخاطر الناشئة والتطورات التنظيمية والتغذية الراجعة الرقابية.

تتوقع الجهات الرقابية من مزودي خدمات الشركات ممارسة حكم مهني سليم وتقييم مستقل لا سيما في الحالات التي تبدو فيها الهياكل شديدة التعقيد، أو تفتقر إلى مبرر تجاري واضح أو تتطور بطريقة تقلل من مستوى الشفافية بمرور الوقت.

ينبغي قراءة هذا الدليل المقترن مع الإطار المطبق على الأنشطة والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك الإرشادات والتعاميم والمراسلات الرقابية المرتبطة الصادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة. ويُشجع مزودو خدمات الشركات على الاستمرار في الرجوع إلى المصادر الرسمية للوزارة لضمان التوافق المستمر مع المتطلبات القانونية والتنظيمية الوطنية.

يلعب مزودو خدمات الشركات والصناديق الائتمانية دورًا محوريًا في دعم الجهود الوطنية لدولة الإمارات من خلال التنفيذ الفعال لهذه التدابير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وفي الحفاظ على نزاهة وشفافية وسمعة بيئة الأعمال في دولة الإمارات على الصعيد الدولي.

- **مسرد المصطلحات**

المصطلح	التعريف
المالك المستفيد	الشخص الطبيعي الذي يملك أو يمارس السيطرة الفعلية النهائية على العميل، أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملات نيابةً عنه. يشمل ذلك أي شخص يمارس سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، سواء بشكل مباشر أو من خلال سلسلة ملكية أو سيطرة أو أي وسيلة غير مباشرة أخرى، والذي يتم تحديده، سواء كان شخصًا واحدًا أو أكثر، وفقًا للائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
علاقة العمل	أي علاقة تجارية أو مالية قائمة بين المؤسسات المالية، والشركات والمهن غير المالية المحددة، وعملائها فيما يتعلق بالأنشطة أو الخدمات التي يقدمونها.
اللجنة	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.
مسؤول الامتثال	الشخص المُعيَّن المسؤول عن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، إضافةً إلى مهام الإبلاغ والتقارير ذات الصلة.

الجهات المعنية	الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أي حكم من أحكام هذا المرسوم بموجب القانون داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
الجريمة	جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة.
العميل	أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو ترتيب قانوني، يُنشئ أو يسعى إلى إنشاء علاقة تجارية مع المؤسسات المالية، أو أي من الشركات والمهن غير المالية المحددة، أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية.
العناية الواجبة للعميل	عملية تحديد معلومات العميل أو المالك المستفيد والتحقق منها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، بالإضافة إلى تحديد طبيعة أعماله، والغرض من العلاقة التجارية، وهيكل الملكية والسيطرة عليها، بما في ذلك إجراءات المراقبة المستمرة.
الشركات والمهن غير المالية المحددة DNFBPs	أي شخص يمارس نشاطًا تجاريًا أو مهنيًا واحدًا أو أكثر، كما هو محدد في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
مجموعة إيجمونت	مجموعة إيجمونت هي هيئة حكومية دولية تضم 159 وحدة استخبارات مالية، توفر منصة لتبادل الخبرات والمعلومات المالية بشكل آمن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
العناية الواجبة المعززة	مستوى مُشدَّد من العناية الواجبة يُطبَّق على العملاء أو المعاملات أو الولايات القضائية أو الهياكل ذات المخاطر المرتفعة. ويتضمن الحصول على معلومات إضافية، وإجراءات تحقق أعمق، ومستوى أعلى من المراقبة والمتابعة.
حساب الضمان	حساب منظم يُدار بواسطة طرف محايد للاحتفاظ بالأموال إلى حين استيفاء الشروط التعاقدية المتفق عليها.
المكتب التنفيذي	المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، المعني بتنفيذ العقوبات المالية الموجهة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
اللوائح التنفيذية	قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم الاتحادي بالقانون رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع الانتشار
مجموعة العمل المالي FATF	مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تضع المعايير الدولية وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي.
المجموعة المالية	مجموعة من المؤسسات المالية تتكون من شركات قابضة أو كيانات اعتبارية أخرى تمارس السيطرة على باقي المجموعة وتنسق وظائف تطبيق الرقابة على مستوى المجموعة والفروع والشركات التابعة، وفقًا للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية، وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
مؤسسة مالية	أي شخص يمارس نشاطًا أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المالية المحددة في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، نيابةً عن عميل أو لمصلحته.
وحدة المعلومات المالية	هي الجهة الوطنية المسؤولة عن تلقي وتحليل ونشر تقارير المعاملات أو الأنشطة المشبوهة
تمويل الإرهاب	أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (3) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

FIU	وحدة الاستخبارات المالية
التجميد	اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة من المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.
الهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي FSRBs	الهيئات الإقليمية الحكومية الدولية التي تعزز وتقيّم تنفيذ سياسات ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقبولة دوليًا.
الأموال	الأصول أو الممتلكات، مهما كانت طريقة الحصول عليها، من أي نوع أو شكل، مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، إلكترونية أو رقمية أو مشفرة، بما في ذلك العملات الوطنية والأجنبية، والوثائق القانونية، والصكوك مهما كان شكلها، بما في ذلك الصكوك الإلكترونية أو الرقمية، التي تثبت ملكية هذه الأصول أو الممتلكات، أو الأسهم أو الحقوق المتعلقة بها؛ بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية التي تُعتبر أصولًا من أي نوع، بما في ذلك النفط والموارد الطبيعية الأخرى وجميع الحقوق المتعلقة بها، مهما كانت قيمتها أو طريقة الحصول عليها؛ بالإضافة إلى الاعتمادات المصرفية، والشيكات، وأوامر الدفع، والأسهم، والأوراق المالية، والمستندات، وسندات الصرف، وخطابات الاعتماد، وأي عائدات أو أرباح أو إيرادات أخرى مشتقة منها أو ناتجة عنها، والتي يمكن استخدامها للحصول على أي تمويل أو سلع أو خدمات.
العميل عالي المخاطر	العميل الذي يمثل خطرًا سواءً على المستوى الشخصي، أو النشاط، أو العلاقة التجارية، أو طبيعة العمل، أو المنطقة الجغرافية، مثل عميل من دولة عالية المخاطر أو غير مقيم في دولة لا يحمل بطاقة هوية، أو عميل ذو هيكل معقد، أو يقوم بعمليات معقدة، أو لديه هدف اقتصادي غير واضح، أو يقوم بعمليات نقدية كثيفة، أو عمليات مع طرف ثالث مجهول، أو عمليات لا تتعارض بشكل مباشر مع أي عمليات أخرى عالية المخاطر تحددها المؤسسات المالية، أو الشركات والمهن غير المالية المحددة، أو السلطة الرقابية.
وحدة المعلومات المالية	الجهة الوطنية المختصة بتلقي وتحليل ونشر تقارير المعاملات أو الأنشطة المشبوهة.
المنظمات غير القانونية	المنظمات التي يُجرّم تأسيسها أو التي تمارس نشاطًا مُجرّمًا.
الحساب الوسيط	حساب يستخدمه طرف ثالث مباشرةً لإجراء معاملة نيابةً عن نفسه.
جهات إنفاذ القانون	السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة، بموجب أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والتشريعات ذات الصلة، بمكافحة الجرائم والتحقيق فيها وكشفها وجمع الأدلة المتعلقة بها، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
الترتيب القانوني	الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات المماثلة الأخرى.
الشخص الاعتباري	أي كيان يتم إنشاؤه بموجب القانون أو من خلال التسجيل، مثل الشركات أو الشراكات.
الوسائل	أي وسائل تُستخدم أو يُقصد استخدامها في ارتكاب جريمة أو جناية
MENAFATF	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) هي هيئة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنشاء نظام فعال للامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء المؤسسين

	لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
غسل الأموال	أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك ارتكابها عبر الأنظمة الرقمية أو الأصول الافتراضية أو تقنيات التشفير.
المرشَّح / ترتيب المرشَّح	ترتيب يقوم بموجبه شخص أو كيان بالتصرف نيابةً عن شخص آخر، بما قد يؤدي إلى إخفاء المالك المستفيد الحقيقي.
المنظمات غير الربحية	أي مجموعة منظمة ذات طبيعة مستمرة لفترة محددة أو غير محددة، تتكون من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيب قانوني، لا تهدف إلى الربح، والتي تجمع أو تتلقى أو تنفق الأموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو غيرها من الأغراض التي تندرج ضمن نطاق الأعمال الخيرية.
العقار على الخارطة	عقار يتم بيعه قبل اكتمال أعمال إنشائه، وغالبًا ما يكون ذلك وفق نظام دفعات مرحلية.
المراقبة المستمرة	الفحص والمتابعة المستمران لمعاملات العميل وسلوكه بهدف التأكد من توافقها مع الملف التعريفي المعروف للعميل ومستوى المخاطر المصنَّف له.
الشخصيات السياسية البارزة	الأشخاص الطبيعيون الذين يشغلون أو شغلوا مناصب عامة بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي دولة أجنبية أخرى، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين يشغلون أو شغلوا سابقًا إدارة منظمة دولية أو أي منصب بارز داخلها
الجريمة الأصلية	أي فعل يشكل جناية أو جنحة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة، والتهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفقًا للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء ارتُكب داخل الدولة أو خارجها، شريطة أن يكون هذا الفعل مُعاقبًا عليه في كلا البلدين.
العوائد	الأموال المُستمدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب أي جناية أو جنحة، بما في ذلك الأرباح والامتيازات والمصالح الاقتصادية والمنافع الأخرى المُستمدة منها، وأي أموال مُماثلة تم تحويلها، كليًا أو جزئيًا، إلى أموال أخرى.
الانتشار	التجارة غير المشروعة وغير المصرح بها، وفقًا للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في المواد أو الأنظمة أو المعدات أو المكونات أو البرامج أو التكنولوجيا التي تُساهم في إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو التكنولوجيا ذات الصلة، أو وسائل إيصالها، بما في ذلك أي فعل منصوص عليه في البند (3) من المادة (3) من هذا المرسوم بقانون.
نهج إدارة المخاطر RBA	نهج إدارة المخاطر هو أسلوب لتخصيص الموارد لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة والتخفيف من حدتها، وذلك وفقًا لطبيعة المخاطر ودرجتها.
المسجل	الجهة المختصة المسؤولة عن الإشراف على السجل الاقتصادي أو التجاري لمختلف أنواع المنشآت المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقًا للتشريعات السارية في الدولة.
النهج القائم على المخاطر	منهجية تُلزم الكيانات بتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بشكل يتناسب مع مستوى تلك المخاطر.

اتفاقية البيع والشراء	عقد قانوني مُلزم يحدد الشروط والالتزامات المتعلقة ببيع وشراء العقارات.
لجنة العقوبات	لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب القرارات أرقام 1988 (2011)، و1267 (1999)، و1989 (2011)، و2253 (2015)، و1718 (2006)، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.
قائمة العقوبات	قائمة تضم الأفراد والمنظمات الإرهابية الخاضعة للعقوبات المفروضة من قبل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، إلى جانب بياناتهم الشخصية وأسباب إدراجهم في القائمة.
الفحص /العقوبات / وسائل الإعلام السلبية / الأشخاص السياسيون المعرضون للمخاطر	عملية التحقق من الأطراف المعنية بمقابلتهم مع قوائم العقوبات، وقوائم الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر، والمعلومات السلبية أو الأخبار السلبية ذات الصلة.
الموكل	شخص طبيعي أو اعتباري ينقل إدارة أمواله الخاصة إلى أمين بموجب صك ائتماني.
بنك وهمي	بنك ليس له وجود فعلي في الدولة التي تأسس فيها وحصل على ترخيص، ولا ينتمي إلى أي مجموعة مالية خاضعة للتنظيم وتخضع لإشراف موحد فعال.
العناية الواجبة المبسطة	مستوى مُخفض من إجراءات العناية الواجبة يُسمح بتطبيقه عندما يُقيَّم العميل أو المنتج أو المعاملة على أنها منخفضة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسلح.
مصدر الاموال	المصدر المحدد للأموال المستخدمة في معاملة معينة.
مصدر الثروة	المصدر الذي نشأت منه الثروة الإجمالية للعميل وتكوَّنت منه أصوله المالية.
الدولة	دولة الامارات العربية المتحدة
سلطة الإشراف	السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة بموجب التشريع بالإشراف على المؤسسات المالية، والشركات والمهن غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والمنظمات غير الربحية أو السلطات المختصة المسؤولة عن منح الموافقة على ممارسة نشاط أو مهنة، في حال عدم تحديد سلطة إشرافية معينة بموجب التشريع.
تقرير النشاط المشبوه	تقرير يُقدَّم إلى وحدة المعلومات المالية عند وجود نشاط يُحتمل أن يشير إلى غسل أموال أو تمويل إرهاب أو تمويل انتشار التسلح
المعاملات المشبوهة	معاملات تتضمن أموالاً توجد أسباب معقولة للاشتباه في أنها تشكل عائدات أي جناية أو جنحة، أو أنها مرتبطة بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة، سواءً نُفذت هذه المعاملات أو مجرد محاولة تنفيذها.
العقوبات المالية المستهدفة	تجميد الأموال وحظر إتاحتها أو توفيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أي شخص طبيعي أو اعتباري أو جهة مُدرجة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن قوائم الإرهاب، أو بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمنع وقمع الإرهاب وتمويله، وكذلك منع وقمع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله.

الإرهابي	أي شخص طبيعي، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، يرتكب عمداً أيًا من الأفعال التالية: 1. ارتكاب أو محاولة ارتكاب عمل إرهابي بأي وسيلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. المشاركة كشريك في عمل إرهابي. 3. تنظيم عمل إرهابي أو تحريض آخرين على ارتكابه. 4. المشاركة مع مجموعة من الأشخاص الذين يعملون بنية مشتركة لارتكاب عمل إرهابي بهدف توسيع نطاق النشاط الإرهابي أو ارتكاب مثل هذا العمل، مع علمهم بنية المجموعة.
منظمة إرهابية	مجموعة من شخصين أو أكثر، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، ارتكبت عملاً إرهابياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو هددت بارتكابه، أو تهدف إليه، أو تخطط له، أو تسعى لارتكابه، أو تروج له أو تشارك في ارتكابه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بغض النظر عن اسمها، أو شكلها، أو مكان تأسيسها، أو موقعها، أو نشاطها، أو جنسية أعضائها أو محل إقامتهم؛ بما في ذلك أي منظمة معترف بها كمنظمة إرهابية بموجب أي قانون آخر.
المدفوعات من اطراف ثالثة	مدفوعات يتم سدادها من قِبل أشخاص أو كيانات غير مذكورة كطرف في عملية البيع أو الشراء، وتستوجب التحقق والتدقيق.
معاملة	أي تصرف أو استخدام للأموال أو العائدات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإيداع، والسحب، والتحويل، والبيع، والشراء، والإقراض، والمبادلة، والرهن العقاري، والهبة.
الوصاية	علاقة قانونية يضع بموجبها الواهب أموالاً تحت سيطرة وصي لصالح مستفيد أو لغرض محدد، وتُعتبر هذه الأموال منفصلة عن ممتلكات الوصي، بينما يبقى سند ملكيتها باسم الواهب أو شخص آخر نيابةً عنه.
الوصي	شخص طبيعي أو اعتباري مُخوَّل بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قِبَل المُنشئ أو الصندوق الاستئماني، ومُصرَّح له بموجب ذلك بإدارة أموال المُنشئ واستخدامها والتصرف بها وفقًا للشروط التي يفرضها أيٌّ منهما.
مزود خدمات الشركات	أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يقدمون في إطار مزاولة النشاط التجاري خدمات تتعلق بتأسيس أو هيكلة أو إدارة أو تسيير الكيانات القانونية، بما في ذلك العمل كجهات تأسيس أو تقديم خدمات التعيين الاسمي أو خدمات المديرين، أو توفير عنوان مسجل أو دعم إداري، وذلك وفقًا للأنشطة المحددة بموجب تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات والمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي المطبقة على مزوّدي خدمات الشركات.
مقدمو خدمات الاصول الافتراضية	أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم، كجزء من نشاط تجاري، بتنفيذ نشاط واحد أو أكثر من أنشطة الأصول الافتراضية المحددة في اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، أو يُجري معاملات ذات صلة بها، نيابةً عن أو لصالح شخص طبيعي أو اعتباري آخر.
الأصول الافتراضية	تمثيل رقمي للقيمة يُمكن تداوله أو نقله رقميًا، ويُمكن استخدامه لأغراض الدفع أو الاستثمار، باستثناء التمثيلات الرقمية للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو الأموال الأخرى.
أسلحة الدمار الشامل	أسلحة قادرة على إلحاق الضرر بعدد كبير من الأشخاص، وتشكل تهديدًا لحياة الإنسان والبيئة

	الطبيعية من خلال آثارها الكارثية، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الإشعاعية.
التحويل المصرفي الإلكتروني	معاملة مالية تُجريها مؤسسة مالية أو من خلال مؤسسة وسيطة نيابةً عن مُحوِّل، حيث يتلقى المستفيد أمواله في مؤسسة مالية أخرى، سواءً كان المُحوِّل والمستفيد شخصًا واحدًا أم لا.
بدون إشعار مسبق	اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.